

## الثروة السمكية

في مضابط مجلس الأمة ١٩٥٧ - ١٩٦٧ م

إعداد

د/ رضا محمد زكريا شحاتة الصباغ

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الدراسات الإنسانية

جامعة الأزهر - فرع القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل الآية (١٤)

الثروة السمكية في مضابط مجلس الأمة المصري ١٩٥٧-١٩٦٧ م

رضا محمد زكريا شحاتة الصباغ

قسم التاريخ، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني redashehata.56@azhar.edu.eg

### المخلص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الثروة السمكية في مضابط مجلس الأمة المصري ١٩٥٧-١٩٦٧ م لما لها من أهمية كبيرة باعتبار الأسماك مصدرًا هامًا للغذاء اللازم لبناء جسم الإنسان لأنه من مصادر البروتين الحيواني اللازم لصحته وسلامته، و تنمية الثروة السمكية إحدى ركائز البروتين الحيواني، ولذلك اهتم نواب مجلس الأمة بزيادة الثروة السمكية عن طريق النهوض بالبحيرات المصرية التي لها دور كبير في زيادة الثروة السمكية هذا إلى جانب المصايد البحرية ولا سيما البحر المتوسط الذي يعتبر من أغنى مناطق الصيد البحري في مصر وخاصة صيد السردين كما يتميز البحر الأحمر باحتوائه على كميات هائلة من الأسماك ولا سيما سمك الباكورة ولذلك كان على الحكومة إصدار العديد من اللوائح والقوانين المنظمة للصيد في مصر في فترة البحث التي عكست مدى اهتمام الحكومة بأمر الصيد والصيادين حول طرق الصيد المتبعة والقانونية في البحيرات وتطوير الموانئ وتزويدها بالأجهزة الفنية اللازمة لزيادة الصناعة السمكية في مصر فضلا عن دور الشركات الفعال في زيادة الثروة السمكية ثم توالى اهتمامات الحكومة بدعم محطات التربية واستكمال مقوماتها ونواحي النقص فيها التي كانت تعوقها عن العمل وإنشاء محطات أخرى للتربية ولا يفوتنا ازدهار وزيادة الجمعيات التعاونية السمكية نتيجة للدعم والمساعدة التي قدمتها المؤسسة العامة للثروة المائية.

**الكلمات المفتاحية:** الثروة، السمكية، المصايد، البرلمان، القوانين، الشركات.

## Fisheries in the Egyptian National Assembly's records, 1957-1967 A.D

**Reda Mohamed Zakaria Shehata Al-Sabbagh**

Email redashehata.56@azhar.edu.eg

### **Abstract:**

This research aims at shedding light on fish wealth in the regulations of the Egyptian National Assembly 1957-1967 AD because of its great importance. Fish is considered as an essential source of food necessary for building the human body because it is one of the sources of animal protein necessary for its health and safety, and the development of fisheries is one of the pillars of animal protein. Representatives of the National Assembly call for increasing fish wealth by promoting the Egyptian lakes, which have a major role in increasing fish wealth. This is in addition to marine fisheries, especially the Mediterranean, which is considered as one of the richest marine fishing areas in Egypt, especially Sardine fishing. The Red Sea is also characterized by containing huge quantities of fish, especially Albacore fish. Therefore, the government had to issue many regulations and laws regulating fishing in Egypt during the period Research that reflected the government's interest in fishing and fishermen about the used and legal fishing methods in the lakes, the development of ports and providing them with the technical equipment necessary to increase the fish industry in Egypt. In addition to the effective role of companies in increasing fisheries wealth, the government's interests continued to strengthen the breeding stations and complete their components and the shortcomings that were hindering them from working and establishing other breeding stations.

**Keywords:** Altharwat, Alsamakiat ,Almasayid, Albarlamanlqawanin ,Alsharikat.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمدا يرضيه، ويغنيننا عن سواه ، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعه بإحسان إلي يوم الدين.

بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وإلغاء الدستور وإعلان الجمهورية وحل الأحزاب صدر الدستور الجديد ١٩٥٦، بمقتضاه تم تشكيل مجلس الأمة في ٢٢ يوليو ١٩٥٧، واستمر العمل فيه حتى عام ١٩٧١ وتغير المسمى إلي مجلس الشوري عام ١٩٨٠.

جاء اختياري لهذه الدراسة نظرا للدور الذي لعبه نواب مجلس الأمة من أجل تنمية الثروة السمكية في مصر، وتضافرت جهودهم مع الدولة لتحقيق هذا الهدف وتوفير بديل من أجل توفير الغذاء.

أما عن تحديد فترة الدراسة فهي بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٧ ترجع البداية إلي عام ١٩٥٧ تاريخ انعقاد جلسات مجلس الأمة، وجاءت نهايتها عام ١٩٦٧ التي أثرت علي حجم الثروة السمكية، فشهدت تدهورا كبيرا في الإنتاج.

تشتمل الدراسة على عدة ثلاثة محاور: المحور الأول التعريف بالمصايد، والمحور الثاني: طرق الصيد، المحور الثالث: دور الدولة لزيادة الثروة السمكية من خلال تطوير الموانئ وتشجيع الشركات والاستزراع وتسويق الأسماك وحل مشاكل الصيادين، وذلك بالتعاون مع نواب مجلس الأمة وتنفيذ الكثير من المقترحات.

اعتمدت الدراسة على الوثائق العربية غير المنشورة بدار الوثائق القومية ومنها مصلحة الشركات، ومجلس النظار والوزراء، ووثائق عابدين، كما

أسهمت المصادر العربية المنشورة ولاسيما مضابط مجلس الأمة بإمداد البحث بالعديد من المعلومات الهامة، وتوضيح رؤى النواب حول الاهتمام بالثروة السمكية، بالإضافة إلى ذلك الدوريات والمراجع العربية.

### المحور الأول التعريف بالمصايد:

#### أولاً-المصايد النيلية والبحيرات وطرق تطويرها:

يعد نهر النيل مصدرا هاما من مصادر الأسماك في المياه العذبة ويساهم بنسبة كبيرة من الإنتاج المحلي للأسماك<sup>(١)</sup> كما تتسم بحيرات مصر بخصوبتها التي تتفوق على بحيرات العالم وتعد هذه البحيرات من أكبر المصائد السمكية وتضم أصنافا عديدة من الأسماك<sup>(٢)</sup>.

#### أ-بحيرة المنزلة

تقع هذه البحيرة شمال شرق الدلتا وتعد من أكبر البحيرات المصرية من حيث المساحة<sup>(٣)</sup>. وتتصل البحيرة بالبحر المتوسط عن طريق فتحات عرفت بالبواغيز أهمها بוגاز الجميل، لذلك اهتمت وزارة الزراعة عام ١٩٦١ باستحضار كراكات لتطهيره حتى يستطيع السمك الوصول إلى البحيرة؛ ولذلك تم اتخاذ بعض الإجراءات التي نوقشت في مجلس الأمة وتم تنفيذها منها تطهير البوغاز ومنع هواة الصيد من مزاوله نشاطهم، الذي تخطى

1-<https://mawdoo3.com>

2-<https://arabfish.net>

٣ - تبلغ مساحتها ٤٠٧ فدان ولكن بسبب تجفيف بعض شواطئها لتوسيع الرقعة الزراعية قلت مساحتها إلى ٣٤٥ فدان، رضا محمد زكريا شحاته الصباغ، مصايد الأسماك في مصر من ١٨٨٢-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر ، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٥.

الهداية إلى الاستغلال باستخدام الشباك والسنانير واتخاذ الصيد حرفة يجنون من ورائها ثروات تفوق ما يمكن أن يحققوا من مهنتهم الأصلية. هذا بالإضافة إلي مراقبة عدم إحداث أصوات أو ضجة أو ضوء لمسافة ستة كيلو مترات<sup>(١)</sup>؛ لأن الضوء من العوامل المؤثرة على صيد الأسماك؛ لأن لكل نوع سمكي مستوى معين من الإضاءة يصل فيه نشاطها إلى أقصى درجة وهي تختلف باختلاف اليوم، ويؤثر الضوء على مدار العام على نضج الأسماك جنسيا، كما يلعب دورا رئيسا في الإنتاج الأولي من الكائنات الحية، كما أن قوته تتحكم في موعد نضج الأعضاء الجنسية وتنظيم وضع البيض<sup>(٢)</sup>، ولذلك فالسمك يتأثر بالضوء والظل والصوت فإذا ما صادف في سيره شيء من ذلك يعود ثانية من حيث أتى لذلك يجب منع كل ما يؤثر أو يمنع دخول السمك مطمئنا إلى البحيرة<sup>(٣)</sup>.

يعتبر نهر النيل المصدر الثاني للبحيرة، وقد اقترح النواب إقامة فتحة بالقرب من فار سكور لتصب في بحيرة المنزلة لكي تقل درجة الملوحة؛ لأن ماء النيل العذب سوف يساعد على تربية الحشائش التي تتغذى عليها الأسماك<sup>(٤)</sup>.

١ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث ، المجلد الأول، مضبطة الجلسة الثانية ، الأربعاء، ١٢ إبريل ١٩٦١، ص ١٥٧.

٢ - محمد فتحي محمد عثمان وآخرون، إنتاج أسماك، ط١، كلية الزراعة جامعة عين شمس، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٢٦

٣ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الثانية ، الأربعاء، ١٢ إبريل ١٩٦١، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.

٤ - المصدر نفسه، ص ١٥٧.

أشار النائب عبد الغني عزام في ١٢ إبريل عام ١٩٦١ إلى تغذية البحيرة بواسطة فتحة قناة العنانية، هذا إلى جانب اقتراح النائب محمد الصالح عبد الكافي بموافقة وزارة الأشغال على فتح هذه القناة قبل هدم السد الترابي القائم بنهاية فرع دمياط بخمسة عشر يوماً حتى تتمكن الزريعة وصغار الأسماك المتجمعة من الدخول إلى البحيرة فتغمرها، مع ملاحظة أن تصريف جزء من المياه المختزنة أمام السد الترابي في هذه الفترة لا يؤثر في كميات المياه المخصصة لري الأراضي أو الشرب في هذه المنطقة؛ وبذلك تستطيع الاستفادة من صغار الأسماك بدلاً من اختناقها عند الفيضان<sup>(١)</sup>.

وفي جلسة النواب المنعقدة يوم ٩ يناير ١٩٦٥ وجه النائب محمد الصالح سؤالاً إلى وزير البحث العلمي بشأن تعمير بحيرة المنزلة بالزريعة على إحداث الفتحات التي تصل البحيرة بالبحر الأبيض، وأكد وجود بعض الفتحات في بحيرة المنزلة منها ١- بوغاز أشتوم الجميل بين البحر المتوسط والبحيرة ٢- قناتا الرطمة والصفارة والطرف الشمالي الغربي للبحيرة وفرع دمياط ٣- فتحة القابوطي بين البحيرة وقناة السويس، وجميع هذه الفتحات تزود بحيرة المنزلة بكميات كبيرة من زريعة الأسماك وصغارها.

أشار النائب محمد الصالح عبد الكافي بأن بحيرة المنزلة يعيش عليها آلاف مؤلفة من الصيادين، فهناك العديد من القرى في خمس محافظات تعيش على الناتج من أسماكها عن طريق فتحة قناة الرحمة وقناة الصفارة، فطالب

١ - المصدر نفسه، ص ١٦٠.



وزير البحث العلمي عام ١٩٦٥ على ضرورة إيجاد فتحات أخرى لتغذية البحيرة بصغار الأسماك<sup>(١)</sup>.

ولذلك أقرت البحوث العلمية ضرورة بقاء هذه المداخل مفتوحة طوال العام وأن تقوم مصلحة السواحل والمصايد بالتعاون مع المؤسسة العامة للثروة المائية ووزارة الري بتطهير بوغاز أشتوم الجميل، وقد اعتمدت الميزانية الخاصة بذلك<sup>(٢)</sup>.

وقام معهد علوم البحار والمصايد بوزارة البحث العلمي عام ١٩٦٥ بوضع خطة ثابتة لضمان بقاء بوغاز أشتوم الجميل مفتوحا دون الحاجة إلى تطهيره عاما بعد عام؛ لأن إطماء هذا المدخل يتصل بمشكلة أكبر ألا وهي مشكلة تآكل الشواطئ الشمالية لمصر، فهذا التآكل يصحبه ترسيب في مداخل البحيرات، وهذا يستدعي بدوره إجراء بحوث شاملة عن طبيعة الشاطئ والتيارات المائية التي يتعرض لها والأنواء البحرية وتحركات الرمال الشاطئية نتيجة ذلك، ويكون الهدف من هذه الدراسات إقامة منشآت على أساس سليم تحمي الشواطئ وتحد من الترسيب في الفتحات، ونظرا لضخامة هذا المشروع وأهميته فقد وضعت الوزارة أمام المجلس الأعلى لدعم البحوث وهذا المجلس الذي تشترك فيه مجموعة من الوزارات لإقراره والعمل على تنفيذه بتعاون الجهات المختلفة منشقة للعمل فيما بينها لمتابعة تطهير البوغاز في عام ١٩٦٥<sup>(٣)</sup>.

١ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثاني مضبطة الجلسة السابعة عشر، ٩ يناير ١٩٦٥، ص ١٣٠١.

٢ - المصدر نفسه، ص ١٣٠١.

٣ - المصدر نفسه، ص ١٣٠١.

كما عاونت هيئة قناة السويس بأخذ قياسات استمرت فترة من الزمن عن الأمواج والرياح عن منطقة أشتوم الجميل وبور سعيد كما قامت بجمع وتقييم البيانات عن الرياح السائدة.

وساهم معهد علوم البحار والمصايد بوزارة البحث العلمي في هذه الدراسة بالإضافة إلى دراسات بيولوجية وبيئية بالبحيرة تتعلق بالأحياء التي تعيش فيها وتهدف إلى رفع إنتاجها كما هو عليه الآن.

ووضعت برامج للبحوث تهدف إلى دراسة مواسم هجرة أنواع الأسماك بين البحر والبحيرة؛ بغرض تنظيم عمليات الصيد في مداخنها، ومعرفة سرعة نمو الأسماك والأحجام التي تصل فيها إلى النضج الجنسي للإبقاء عليها للتكاثر وتحديد سعة فتحات الشباك التي يسمح باستخدامها طبقاً لذلك، وكذلك دراسة أنواع الشباك المستعملة في البحيرة لمنع استخدام ما يثبت ضرره منها على مصايد البحيرة؛ ولهذا الغرض أقيمت محطات للبحوث ومراكز الإحصاء تقوم بتنفيذ هذه البرامج، ولا شك أن مساحة البحيرة التي تبلغ ٢٥٠ ألف فدان وصعوبة التنقل فيها، ومن حولها من العوامل الهامة التي تتطلب بذل جهود كثيرة تحتاج بدورها إلى المزيد من الطاقات البشرية والفنية والإمكانات العملية، وهذا ما تبذله الوزارة من قسارى جهدها في تحقيقه بأقرب فرصة مستطاعه<sup>(١)</sup>. مشيراً إلى عناية الدولة إلى زيادة الثروة السمكية باتخاذ الخطوات الإيجابية للنهوض بهذه البحيرات جميعاً الذي يكفي بإنتاجها حاجة الشعب من الأسماك بديلاً من استيراد اللحوم والأسماك من الخارج.

١ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة السابعة عشر، ٩ يناير ١٩٦٥ مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠١.

فكان رد وزير البحث العلمي بأن موضوع زيادة الثروة السمكية في بحيرة المنزلة يتصل اتصالا وثيقا ببقاء الفتحات مفتوحة طوال العام، كما أن الوزارة لم تأل جهدا في معالجة هذا الموضوع بدليل استقدام خبير من أحسن خبراء العالم في تآكل الشواطئ بالتعاون مع الخبراء المصريين في وضع خطة أولية اقترح تنفيذها وقتئذ، وهذه الخطة تتضمن إيجاد معدات ومواد للدراسات والأبحاث<sup>(١)</sup>.

و في عام ١٩٦٧ تم تطهير قناة العنانية لتغذية البحيرة بالمياه العذبة من حيث الاستعانة بالبحوث العلمية في البحيرات حتى يتحسن الصيد بها وبالمزارع السمكية<sup>(٢)</sup>.

ب- بحيرة البرلس<sup>(٣)</sup>:

١- المصدر نفسه ، ص ١٣٠٢

٢- مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الرابع، مضبطة الجلسة الثانية عشرة، ١٨ فبراير، ١٩٦٧، ص ١٠٣٥

٣- يصل طولها ما بين خمسة وخمسين وسبعة وخمسين كيلو متر وعرضها ما بين عشرة وخمسة عشرة كيلو متر مربع، محمد يسري إبراهيم دعيبس، المحميات الطبيعية، بكفر الشيخ، ج ١، البيطاش، الإسكندرية، ٢٠٠٢ ص ٥، وعن عمق البحيرة فهي قليلة العمق فلا يزيد ارتفاع الماء فيها عن مترين وبها عدد من الجزر الرملية كجزيرتي الكوم الأخضر والداخلة، كما أن بها جزرا أرضها خليط ما بين الطين والرمل كجزيرة وحيش، وبها أيضا جزر تحوى أثارا قديمة كجزيرتي المحجرة وسنجان، بالإضافة إلى ذلك تحتوي بحيرة البرلس في ساحلها الجنوبي على كثير من الخلجان تسمى الجونات مثل جونة باب الرزق وعموما فالبحيرة دائما عرضة للتغيير تبعا لكمية الماء، عبد المنصف محمود، على ضفاف بحيرات مصر المنزلة والبرلس، ج ١، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٨٦، وبالنسبة لأنواع الأسماك فكان نتيجة النقاء مياه البحر المتوسط بمياه بحيرة البرلس عبر بوغاز البرلس أن تنوعت الكائنات البحرية

=

تعد من البحيرات الكبرى الغنية بثروتها السمكية، وتقع بحيرة البرلس وسط الدلتا بين فرعي دمياط ورشيد، وتتصل بالبحر المتوسط عن طريق بوغاز البرلس وبالنيل عن طريق عدة مصارف<sup>(١)</sup>.

وكان بوغاز البرلس يغلق تلقائيا في أوائل يونيو، فيصبح مجراه طريقا جافا ليسير عليه الناس والدواب، ثم يفتح تلقائيا أيضا في ديسمبر، وأحيانا أخرى يظل مغلقا إلى ما بعد انتهاء موسم تفريخ أسماك البوري والطوبار وفي ذلك ضرر كبير على محصول البحيرة من هذه الأسماك؛ لأن شهور سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر هي موسم تفريخ هذه الأسماك حيث تبحث لنفسها عن مخرج من البحيرة إلى البحر المتوسط لإلقاء بيضها والعودة ثانيا إلى البحيرة<sup>(٢)</sup>.

ولهذا أشار النائب على يوسف محمد سعده عام ١٩٥٧ إلى ضرورة تطهير البواغيز والفتحات الموصلة للبحيرات بصفة دورية دائمة عن طريق إنشاء لسان خرساني يمتد داخل البحر بما يسمح لحماية فتحة البوغاز بغاطس يسمح بدخول وخروج مراكب الصيد.

وبالرغم من أن عملية التطهير لم تؤدي إلى النتيجة المرجوة لسرعان ما يسد البوغاز بالرمال بعد عملية التطهير مباشرة<sup>(٣)</sup>.

بهذه البحيرة فتوجد بها أسماك مثل البوري والبلطي والطوبار، والقرايط والقروض  
وسمك موسى، إبراهيم دعيبس، مرجع سبق ذكره، ص ١٠-١٨

١ - عبد المنصف محمود، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧

٢ - المرجع نفسه، ص ١٨٧، ١٨٦

٣ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الأول، المجلد الأول، مضبطة الجلسة الخامسة،  
الإثنين، ١٢ أغسطس ١٩٥٧، ص ١٤٣

كما نوه النائب على يوسف إلى ضرورة إعطاء رجال المصايد السلطة الكاملة لهدم السدود وإزالتها فور ضبطها إداريا على أن تحتسب تكاليف الهدم على نفقة المخالف، مشيرا إلى قيام فنيين بعمليات تطهير البوغازات والفتحات بعد دراسة وتجارب المتخصصين في هذ المجال<sup>(١)</sup>.

وبهذا الشأن اقترح النائب سيد أحمد فودة بفتح بوغاز البرلس الذي يعتمد ثلث سكانه على صيد الأسماك ولا وسيلة لهم سواه وغلق البوغاز يكاد يحرمهم من مهنتهم بسبب عدم تغذية بحيرة البرلس بسمك البحر المتوسط، وأحيل الاقتراح المذكور إلى لجنة شؤون الدفاع في ٨ نوفمبر عام ١٩٦٠ ، وجاء فيه أن بوغاز البرلس مغلق دائما بسبب الرواسب الرملية التي تسوقها الرياح المستديمة والتيارات البحرية وذلك في المدة من شهر مايو وأكتوبر من كل عام، وهذا ما يعرقل أعمال الصيد وهي الحرفة الرئيسية لفئة كبيرة من سكان هذه المنطقة الذين اضطر كثير منهم إلى الهجرة خلال هذه المدة، وقد أوضح مندوب وزارة الحربية أن بوغاز البرلس ظل مفتوحا تلك الفترة بعرض مائة متر وعمق متر ونصف متر وأنه لم يغلق يوما واحدا<sup>(٢)</sup>.

كما علقت الحكومة وقتئذ بأنها استقدمت خبيرا فنيا لفحص حالة البواغيز، وقام بالفعل بفحصها ودراسة التيارات البحرية واتجاهاتها ومدى تأثيرها في عمليات الترسيب، وقدم تقريرا لمصلحة الموائى والمنائر في هذا الشأن ، واهتمت الحكومة بدراسته لتنفيذه، حيث قامت بعمل حسابات لرؤوس البواغيز استعداداً لعمل حواجز للأمواج، وأدرج في الميزانية مبلغ ٣٩٢.٠٠٠

١ - المصدر نفسه ، ص ١٤٣

٢ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الأول ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ملحق لمضبطة الجلسة الثالثة عشر، الثلاثاء، ٢٥ أكتوبر ١٩٦٠، ص ٤٠٥.

جنيه لإصلاح حالة البواغيز ومنها بوغاز البرلس لمدة أربع سنوات اعتباراً من عام ٦١، ١٩٦٢<sup>(١)</sup>.

وبدورها قامت وزارة الحربية بواجبها كاملاً في هذا الموضوع فلم تدخر وسعاً ولم تضمن بمال في العمل على استمرار فتح بوغاز البرلس حتي يتيسر للصيادين القيام بعملهم والحصول على أرزاقهم، ولبقاء استمرار فتح بوغاز البرلس أوصت اللجنة بأن تتولى مصلحة السواحل تطهير بوغاز البرلس كلما دعت الحاجة إلى ذلك بالإضافة إلى إنشاء حاجز الأمواج المستديم كي يطمئن أهل هذه المنطقة من الصيادين على مستقبلهم وأرزاقهم<sup>(٢)</sup>.

وأكد وزير الحربية في ١٢ إبريل عام ١٩٦١ عن فتح بوغاز البرلس وعدم إغلاقه إطلاقاً وإن حدث وأغلق لسبب أو لآخر فسيقوم بفتحه مرة أخرى وقد أعطى التعليمات بعدم غلقه مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

ونوه النائب سيد أحمد فوده عن إزالة السدود والمخلفات في بحيرة البرلس وتطهيرها فضلاً على حاجة البوغاز هو الآخر إلى التطهير، وسبب عدم تطهيره هو هجرة الكثيرين من الصيادين إلى الريف لمزاولة أعمال أخرى غير مهنة الصيد، كما هاجروا إلى بلاد أخرى تتوافر فيها هذه المهنة، كما

١ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة الرابعة، الإثنين، ١٦ يناير ١٩٦١، ص ص ١٧٠، ١٦٩

٢ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الأول، المطبعة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٦٥، ملحق المضبطة الجلسة الرابعة عشر، ٢٦ ديسمبر ١٩٦٤ ص ٩٨٦

٣ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث، المجلد الأول، مضبطة الجلسة الثانية، الأربعاء ١٢ إبريل ١٩٦١، ص ١٦٣

لوحظ أن عدد الصيادين لهذه البحيرة في تناقص مستمر؛ لعدم معاونة رجال السواحل لهم وهم يناصرونهم العداء بدون مبرر، ومصدر هذا العداء يكمن في لائحة السواحل التي تعامل الصياد معاملة المهرب؛ لذلك اقترح النائب اجتماع الصيادين ورؤسائهم والمشرعين الذين يقرون اللوائح على مائدة واحدة لدراستها واستبعاد النصوص الضارة بهم وإبقاء ما يحقق المصلحة للجميع<sup>(١)</sup>.

توالى الاقتراحات لتوسيع بوغاز بحيرة البرلس وتعميقها وبناء رصيفين في مدخل البوغاز باعتبار أن بلطيم غنية بالثروة السمكية، والعمل على التوسع فيها ومضاعفتها بالعمل على اتساع بوغاز بحيرة البرلس وتعميقه؛ حتى تتمكن مراكب وزوارق الصيد من المرور فيه بإرسال كراكتين لتعميقه<sup>(٢)</sup>.

يتضح مما سبق أن بحيرة البرلس هي الأخرى تعد من البحيرات الكبيرة التي لها دور كبير في زيادة الثروة السمكية؛ لذلك اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لحمايتها والعمل على زيادة الثروة السمكية بهذه البحيرة.

### ج- بحيرة البردويل

تعد بحيرة البردويل<sup>(٣)</sup> من البحيرات التي حظيت بالاهتمام للحفاظ على جودة منتجها السمكي ونقائه الذي اشتهرت به عالميا ومحليا؛ نظرا لكونها أقل

١ - المصدر نفسه، ص ١٦١

٢ - المصدر نفسه، ص ٩٨٦

٣ - تعد بحيرة البردويل من إحدى بحيرات مصر الشمالية ويبلغ طولها ٣٠ كم، أما عرضها فيختلف عند الأطراف ما بين متر وثلاثة أمتار ما بين ٢٠، ٣٠ كم ويبلغ عمقها ٦ إلي

١٠ أقدام، رضا محمد زكريا، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩

البحيرات الشمالية تلوثا<sup>(١)</sup>.

تتميز بحيرة البردويل عن البحيرات الشمالية الأخرى بأنها منخفض ساحلي بحري لا تتصل بالنيل؛ لذلك نجد أنها خالية من الأسماك النيلية ولكنها مليئة بالأسماك البحرية الفاخر<sup>(٢)</sup>، وتم تطهير وتكسية البواغيز وإقامة حواجز الأمواج عند مداخلها، كما جرى عمل فتحة تغذية أخرى لملاحة بور فؤاد من قناة السويس بخلاف المشروعات الأخرى، وتهدف هذه المشروعات إلى إعداد هذه البحيرات لاستقبال أفواج السمك من البحر وتربيتها بها وصيدها في مواسم معينة، وذلك كله بغرض مضاعفة الإنتاج السمكي في هذه البحيرات وتحسين الصيد بها<sup>(٣)</sup>.

كما اقترح النائب محمد أحمد الصالح إلى ترك بحيرة البردويل إلى متعتها القديم<sup>(٤)</sup>، وظل هذا الموضوع محل نقاش في مجلس الأمة من عام

١ - صيري أحمد العدل، سيناء في التاريخ الحديث ١٨٦٩، ١٩١٧، دار الكتب والوثائق

القومية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٣٨

٢ - محمد جابر دسوقي إبراهيم حسنين، دراسة جيوا اقتصادية عن تنظيم مصايد بحيرة البردويل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٧، ص ١٦

٣ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الرابع، مضبطة الجلسة الثانية عشر، ١٨ فبراير ١٩٦٧، ص ١٠٣٥

٤ - ظل نظام الالتزام ساريا على بحيرة البردويل حتى عام ١٩٣٢ لكن واجه الملتزم مشكلة كبيرة ألا وهي انسداد البوغاز لأن مصايد البحيرة كانت تعتمد على البحر وحده أي على حالة البوغاز الذي يصلها بالبحر، وقد اكتفى الملتزم بتعميق هذا البوغاز ولكن سرعان ما كان يسد بالرواسب الرملية، بالإضافة إلى عملية التبخر الشديد في تلك المناطق تعمل على رفع الملوحة إلى درجة لا تتحملها الأسماك، فحينما كان يستأجر الملتزم هذه البحيرة ويفتح بوغازها تدفق مياه بحرية كثيرة بأسماكها إلى البحيرة،



١٩٥٧ من بعض الأعضاء حيث كانوا يأخذون يومئذ على الوزارة ترك التزام البحيرة بأكملها لشخص واحد، وطالبوا في ذلك الوقت بأن يتولى الصيد في هذه البحيرة جمعية تعاونية، وفي عام ١٩٦٧ تم إنشاء قطاع عام لصيد الأسماك للصيد في هذه البحيرة (١).

وفي عام ١٩٦٧ طرحت المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية مشروع تطهير وتكسية البواغيز وإقامة حواجز الأمواج في مناقصة، ولكن لم تتقدم أي شركة لهذا العطاء؛ ولذلك أسندت العملية إلى متعهد بحيرة البردويل ليقوم بهذه الأعمال على أساس أنه هو الجهة الوحيدة المتوفر لديها المعدات والخبرات الصالحة لإتمام هذا المشروع (٢).

#### د - بحيرة مريوط:

تعتبر من البحيرات الشمالية الهامة الغنية بثروتها السمكية، ولكنها البحيرة الوحيدة التي لا تتصل بالبحر؛ ولذلك تقتقر للأسماك البحرية، وتعتبر من البحيرات متوسطة الملوحة، وهي تقع بمحافظة الإسكندرية، وتتصل بالنيل عن طريق مصرف المحيط (٣).

=

ولكن هذه المياه لا تتجدد بينما تضيق فتحة البوغاز وتزداد ملوحة الماء، وبذلك استطاع الملتزم ان ينتفع بمحصول كبير في سنتين أو ثلاث، رضا محمد زكريا، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥

١ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الرابع، مضبطة الجلسة الرابعة عشرة، ٢٠ فبراير ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤٣

٢ - المصدر نفسه، ص ١١٤٢

٣ - رضا محمد زكريا، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩

## ثانيا - المصايد البحرية :

تختلف المصايد البحرية عن المصايد النيلية، وهي مصايد البحرين الأحمر والمتوسط، فالبحر الأحمر أكثر عمقا وقاعه صخري حيث يختلف عن البحر المتوسط الذي يتباين بساحله من منطقة إلى أخرى، فمثلا منطقة شبه جزيرة سيناء ذات قاع رملي، أما ساحل دلتا النيل الممتد من بور سعيد إلى الإسكندرية فهو طمي القاع؛ ولذلك يمثل أغني مناطق الصيد البحري في مصر وبخاصة صيد السردين الذي يكثر أمام مصب النيل في كل من دمياط ورشيد، أما من الغرب من الإسكندرية فقاع البحر صخري في معظمه وهو أقل تدريجيا من الساحل في الشرق، وهذه المنطقة من أهم منابت الإسفنج المصري الذي يعد من أفخر الإسفنج في العالم<sup>(١)</sup>.

### أ- مصايد البحر الأحمر

ويعتبر الصيد في البحر الأحمر<sup>(٢)</sup> من أصعب الميادين وأشقها؛ بسبب رياحه المضطربة وأمواجه المتلاطمة وصخوره الخفية، أضف إلى ذلك أن البحر الأحمر غني بثرواته؛ لأنه يحتوي على كميات هائلة من أنواع الأسماك

١ - إبراهيم عبد العزيز زيادي، الحصاد السمكي من مصادرة الطبيعة، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث والأربعون، ١٩٩٥، ص ٩٥، انظر أيضا رضا محمد زكريا ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢

٢- يمتد من السويس شمالا إلي باب المندب جنوبا، وهو حوض ضيق يبلغ نحو ١،٢٠٠ ميل، وتطل عليه عشر دول هي مصر والأردن، السودان، السعودية، أريتريا، جيبوتي، الصومال، فلسطين المحتلة، اليمن شوقي عطا الله الجمل، جزر البحر الأحمر ومضايقه وأهميتها الاستراتيجية، ندوة البحر الأحمر عبر عصور التاريخ، منشورات المؤرخين العرب، حصاد ١١ ، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٠٥ .

لا سيما سمك الباكورة الذي يعد من أهم الأنواع التجارية الهامة<sup>(١)</sup>، بالإضافة إلى سمك القرش الذي يحتوي زيت الكبد المستخرج منه على نسبة عالية من فيتامينات تصل إلى ثلاثة أمثال مثل سمك البكالاه؛ ولذلك شجع النائب محمد عبد الغني على الاستفادة من الأرباح العظيمة والعملات الموفرة لنمو اقتصاد مصر التي يمكن أن تجنيها من استيراد الزيوت<sup>(٢)</sup>.

لم يكن الاهتمام بتنمية الثروة السمكية والحفاظ عليها في سواحل البحر الأحمر على الصعيد المحلي فقط بل كان على الصعيد الدولي، وظهر ذلك جليا بشأن الموافقة على اتفاق في شأن التعاون في مجال تنمية المصايد البحرية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر) وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بقرار من رئيس الجمهورية العربية رقم ٢٧٣٥ في ١٦ نوفمبر لعام ١٩٦٤<sup>(٣)</sup>.

كان من أهم بنودها:

١- اتفق الطرفان على تنظيم عمليات الصيد وتبادل الخبرة في مجال فنون الصيد وإنتاج السلع السمكية وتنسيق الجهود في مجال بحوث الثروة الحية

---

1- Central File:Decimal File874.245, Internal Economic, Industrial And Social Affairs., Animal Husbandry., Egypt, Fisheries.(Including Sponge Fisheries)., August 15, 1958

٢ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة الثانية، الأربعاء، ١٢ إبريل ١٩٦١، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧

٣- مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثاني، ملحق لمضبطة الجلسة الثانية، ١٦ نوفمبر ١٩٦٤، ص ٢٢٦، انظر أيضا ، مجلس الأمة ، دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثاني، ملحق لمضبطة الجلسة الثالثة والعشرون، ٢٢ فبراير ١٩٦٥، ص ١٨٥٤، ١٨٥٥.

في أعالي البحار في البحر الأحمر، وكذلك في مجال تطوير علوم المصايد بحيث ترسل حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بالاتفاق بين الطرفين سفنا لصيد الأسماك وغيرها من منتجات الثروة البحرية للمؤسسات المختصة بمصر (١).

هذا إلى جانب إقامة الجانب السوفيتي مركزا للصيد على ساحل البحر الأحمر للمعاونة في تنظيم مصايد حديثة اقتصادية في مصر، وتمرين خبرائها في صناعة الصيد وذلك بإحاقهم بالمعاهد والمدارس المختصة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية والقيام بتدريبهم من الناحية الفنية على مراكب الصيد في المؤسسات التابعة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية.

كما تحدد شروط الخدمات التي تمنح لمراكب الصيد السوفيتية في مواني الجمهورية العربية المتحدة وشروط كميات ومواعيد تسليم الأسماك والمنتجات السمكية، ونظام عملية تقديم العون الفني في إنشاء مراكز الصيد، وكذلك شروط قبول موانئ الجمهورية العربية المتحدة بالمعاهد التعليمية باتخاذ الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، بالإضافة إلى توريد الجانب السوفيتي خمسة آلاف طن من الأسماك خلال عام ١٩٦٤ للجمهورية العربية المتحدة.

كما ألحق الاتفاق أيضا بعض الاتفاقات، أهمها: إرسال الهيئات السوفيتية مجموعة من الخبراء لوضع خطط إنتاجية وإحصائيات اقتصادية مع المختصين في الجمهورية العربية المتحدة؛ لتحديد الإمكانيات لبناء مركزاً لصيد الأسماك عند ساحل البحر الأحمر في البرلس، يعرض المختصون في

١- المصدر نفسه، ص ص ١٨٥٤ ، ١٨٥٥

كل من الطرفين بعد دراسة وافية للحالات الفنية والاقتصادية لموقع بناء مركزاً لصيد الأسماك على حكومتي البلدين (١).

وجدير بالذكر ما ذكرته الوثائق الأمريكية عن المشروع الراسخ للسفن اليوغوسلافية القادمة لصيد الأسماك في البحر الأحمر بطريقة حديثة وفعالة، مع توفير الأدوات اللازمة لتدريب الصيادين المصريين على معدات وأدوات صيد الزينة، وإن دل هذا على شيء فيدل على تشجيع وتقدير الحكومة المصرية على اقتناء سفن صيد حديثة من خلال المتاح لها (٢).

#### ب- مصيد البحر المتوسط:

تمتد شواطئه من السلوم إلى العريش، و خيرات البحر المتوسط كثيرة إلا أن الصيادين فيه لا يتجاوزون مسافة بعيدة من الشاطئ، فضلا على أنهم يركزون حول الثغور الكبيرة وخاصة الإسكندرية وربما يرجع السبب وراء ذلك إلى قلة مراكبهم إذ أغلبها فلايك أو مراكب شرعية، وهذه الأدوات لا يستطيعون معها القيام بالصيد الذي يرتضيه هؤلاء الصيادون (٣).

١ - مجلس الأمة، ملحق لمضبة الجلسة الثانية ١٦ نوفمبر ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره،

2- Central File:Decimal File874.245, Internal Economic, Industrial And Social Affairs., Animal Husbandry., Egypt, Fisheries.(Including Sponge Fisheries)., August 15, 1968

٣ - رضا محمد زكريا ، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩

وعرف الساحل المصري على البحر المتوسط بموانئ عديدة مثل دمياط ورشيد وهذه الموانئ ظلت تؤدي وظيفتها التجارية والاقتصادية كمنافذ تجارية واستراتيجية لمصر<sup>(١)</sup>.

وتنوعت الأسماك الموجودة في البحر المتوسط ما بين القاروص والدينيس والمياس والبوري والقرش والسردين، ويوجد الأخير في الإسكندرية ودمياط وبور سعيد ويوجد في السلوم غرب الإسكندرية، وهو يأتي من جنوب أوروبا في موسم فيضان النيل على الطعام الذي تحمله مياه الفيضان الذي انتقل إلى مناطق التغذية الأخرى.

و أعدت الوزارة مراكز صيد آلية وأبحاثاً علمية وأدوات صيد حديثة في البحر المتوسط؛ وذلك لأن الصيد ليس شباكاً ومراكب ومعدات فقط بل تدريب الصيادين أنفسهم على معدات الصيد الحديثة<sup>(٢)</sup>.

كما قامت وزارة الحربية باستحضار خبراء دوليين بمشاركة بعض علماء العرب لدراسة الشواطئ المصرية والتيارات البحرية دراسة وافية؛ لحمايتها من التآكل، ووفرت الاعتمادات المالية لذلك من الميزانية الخاصة بها<sup>(٣)</sup>.

وحرصاً على زيادة الإنتاج السمكي والثروة السمكية في مصر ناقش النائب محمد الصالح عبد الكافي قضية إنتاج كل مورد من موارد الدخل القومي في السواحل المصرية ولاسيما مصائد البحر الأبيض المتوسط فالقدر المستغل

١ - عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٨

٢ - مجلس الأمة ، مضبطة الجلسة الثانية ، الأربعاء ١١ إبريل ١٩٦١، مصدر سبق

نكره، ص ١٥٧

٣ - المصدر نفسه ، ص ١٥٤

منه هو ما بين بورسعيد وشرق الإسكندرية، أما شرق بورسعيد وغرب الإسكندرية فالمناطق السمكية مهجورة وغير مشغلة إطلاقا بالإضافة إلى أن القدر المشغل في شمال الدلتا ما بين بور سعيد والإسكندرية لا يستغل استغلالا كاملا؛ ولذلك نوه النائب إلى ضرورة الاهتمام بالثروة المائية اهتماما كبيرا.

كما أشار إلى عدم اتساع كل من ميناء بورسعيد والإسكندرية مما جعلهما غير صالحين كموانئ للصيد وطالب بإنشاء موانئ أخرى، ولاسيما أن الصيادين المتجمعين حول بوغازي دمياط ورشيد عاجزون عن الصيد بسبب رداءة البوغازين، فكان إنشاء ميناء في دمياط في تلك الفترة لتخفيف الضغط عن بورسعيد والإسكندرية أيضا مع تطوير هذه الموانئ لتكون آلية مجهزة بأجهزة لكشف الأعماق لمعرفة أماكن تجمعات الأسماك، هذا إلى جانب الرعاية للصيادين أنفسهم سواء كانت فنية أو أدبية أو مادية<sup>(١)</sup>.

### ثالثا: قوانين الصيد:

وعملا على تنظيم عملية الصيد، فقد تم إصدار قوانين لتنظيم هذه العملية، ولذلك اهتم المشرع المصري بسن اللوائح والقوانين المنظمة للصيد في مصر في فترة البحث من ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٧، وبالنظر إلى هذه القوانين فإنها كانت دائما عرضة للتغيير إلا أنها تعكس مدى اهتمام الحكومة بأمر الصيد والصيادين، وفي الوقت نفسه تشير إلى وجود العديد من التجاوزات من العاملين لهذه الحرفة.

١ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة السابعة، الأربعاء،

١٥ إبريل ١٩٦٤، ص ١٩٢

ولذلك تم اقتراح بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٤ لعام ١٩٦٠ الخاص بصيد الأسماك فتم استبدال نصوص المواد ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ بما يلي:

حددت المادة (١٣) بمنع الصيد بالطرق المعروفة بالحواجز والحوشة واللبشة والزليقة وأي نوع آخر من السدود أو الخنادق أو التحايط، وتسري أحكام هذه المادة على الصيد في المياه التي تغطي الأراضي المملوكة للأفراد وتتصل بالبحيرات أو المياه الداخلية أو البحرية (١).

كما ذكرت المادة (١٤) بحظر إنشاء الجسور والسدود بالبحيرات وشواطئها أو تسوير أية مساحة مائية منها بأي ارتفاع إلا بترخيص من المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية في الأحوال الآتية:

أ - حماية الأراضي الزراعية والعقارات من طغيان مياه البحيرات.

ب- إنشاء مزارع سمكية مرخص بإنشائها.

ج- الحالات التي تزكيتها إحدى الهيئات الحكومية أو المؤسسات العامة.

كما لا يجوز استغلال جزر البحيرات في رعي الماشية أو صيد الطيور إلا بترخيص من مصلحة مصايد الأسماك في حدود الاختصاصات المخولة لها، ويعتبر الحائزون للأراضي المجاورة للبحيرات مخالفين لأحكام هذه المادة إذا وقعت المخالفة في مساحة ملاصقة لحيازتهم تقدر بعرض مائتي متر مالم يثبت إبلاغ الحائز بالمخالفة لإحدى الجهات الإدارية قبل الضبط بثلاثة أيام على الأقل مع مراعاة ما ورد في المادة السابقة، فإنه يجوز للمؤسسة المصرية العامة للثروة المائية أن تؤجر أجزاء من أطراف البحيرات

١ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث، المجلد الثالث مضبطة الجلسة السابعة

والثلاثون ، ١٩ يونيو ١٩٦٦، ص ٢٨٣٠



بقصد إنشاء مزارع سمكية أو مراب للأسماك بها وفق خطة متطورة يتحقق منها زيادة الإنتاج السمكي مع إلزام المستأجر بتنفيذها<sup>(١)</sup>.

هذا بالإضافة إلى عدم السماح بتأجير مناطق صيد البحيرات للملتزمين إلا إذا تعذر إنشاء مزارع بها، وثبت عدم إمكان استغلال هذه المناطق في زيادة الإنتاج وتحسينه إلا عن طريق ملتزم.

وتعطي الأولوية فيما سبق ذكره لجمعيات الثروة المائية والهيئات العامة.

ونصت المادة (١٦) على معاقبة كل من يخالف حكم المادة (١٣) بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد عن مائتي جنيهاً، ويعاقب كل من يخالف حكم المادة (١٤) بغرامة قدرها خمسة جنيهاً عن كل متر طول السد وخمسون جنيهاً بالنسبة لكل رأس من الماشية، وفي جميع الأحوال تضبط المراكب والآلات وأدوات الصيد المستعملة والمواشي والأسماك وسائر الممتلكات الموجودة في موضوع المخالفة وتصادر لجانب الحكومة فضلاً عن إزالة المخالفة على نفقة مرتكبها<sup>(٢)</sup>.

### المحور الثاني: طرق الصيد:

تعتبر حرفة الصيد من أقدم الحرف التي مارسها الإنسان، وكانت طرق الصيد التي استعملت عند القدماء المصريين عتيقة، مقارنة بالمستخدمة في الحضارات الأخرى كال يونانية والرومانية، وبالرغم من العثور على نماذج

١ - مجلس الأمة ، مضبطة الجلسة الرابعة والثلاثون، ١٥ يونيه ١٩٦٦، مصدر سبق

ذكره، ص ٢٨٣١

٢ - المصدر نفسه، ص ٢٨٣١

للحرب في قبور ما قبل التاريخ إلا أن الشباك قد سبقت الحراب وغيرها وذلك من خلال التسجيلات المرسومة عند المقابر<sup>(١)</sup>، وعلى أي حال يمكن القول بأنه كان لصيد الأسماك عند القدماء المصريين طرق عدة كالصيد بالشباك والشص<sup>(٢)</sup> والخطاف<sup>(٣)</sup> والسلال<sup>(٤)</sup>.

وفيما يتعلق بطرق الصيد المتبعة في فترة الدراسة ففي ١٣ يناير ١٩٥٨ فقد وجه النائب على قاسم استفسارا إلى وزير الزراعة حول الطرق المتبعة والقانونية في بحيرات شمال الدلتا وهي الشباك السلكية في بحيرات مريوط وإدكو والبرلس، ثم حظرت الحكومة استخدام الصيد بالجوابي<sup>(٥)</sup> في

١ - جرجس أتاسي بطرس، استراتيجية صيد الأسماك، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٨، ص ٢

٢ - هي من أوسع الطرق المستخدمة في البحر الأحمر والأوسع انتشاراً نظراً لملائمتها لطبيعة المناطق ذات القاع لصخري أو المرجاني وللسنارة أكثر من ثلاثين حجماً مختلفاً، يبدأ برقم عشرين ويأخذ في الكبر تدريجاً إلى رقم واحد ويقاس الحجم بالمسافة بين الذراع القصير والذراع الطويل للسنارة بالبوصة وتتدرج من واحد إلى خمس بوصات والحجم المستعمل عادة للصيد في البحر الأحمر هو نمرة ٧، ٦، ٥، ٤ فتصاد به الأنواع المختلفة من أسماك الكشر وأسماك المرجان، عبد الرحمن الخولي، مصايد البحر الأحمر، أسماك قشريات، رخويات اقتصادية، طرق الصيد، مطابع الهلالي، القاهرة، دت، ص ٢٣٥

٣ - هي أداة صلبة طرفها معوج تعلق في صنارة صيد الأسماك وقد استخدمت لقرون كثيرة من قبل الصيادين سواء في المياه العذبة أو المالحة

[Ar.m.wikipedia.org/wiki/](http://Ar.m.wikipedia.org/wiki/)

٤ - عبد المنصف محمود، مرجع سبق ذكره، ص ١٣

٥ - عبارة عن مصائد للأسماك بها أشكال مختلفة قد تكون مخروطية أو أسطوانية أو دائرية وتصنع من السلك المنسوج ( غزل - سلكي) ومدخل هذه الجوابي على شكل =

جميع البحيرات، ثم عادت وصرحت باستخدامها ببحيرة مريوط فقط دون سواها من البحيرات، مع العلم بأن حظر استخدام الجوابي فيه أضرار بمصالح الصيادين الفقراء وأرزاقهم، وتساءل النائب هل في نية الحكومة إعادة تصريح استخدام شباك السلك الجوابي في صيد الأسماك في البحيرات عامة ، خاصة في المناطق التي يتعذر فيها الصيد بغير هذه الوسيلة؟

وتساءل النائب عن محصول السمك السنوي لكل بحيرة من البحيرات الأخرى قبل حظر استخدامها؟

وما هو المتوسط السنوي لعدد الجوابي التي ضبطت لكل بحيرة على هذه بعد حظر استخدام الجوابي<sup>(١)</sup>.

=

مخروط رأسه يتجه إلى الداخل، ويوجد بمؤخرة الجوابي فتحات تغلق وتفتح حسب الحاجة لاستخراج الأسماك المصيدة بها، وتستعمل هذه الجوابي في الصيد بوضعها في ماء البحيرات بين النباتات ثم يقوم الصيادون باستخراج الأسماك منها وإعادتها إلى الماء مرة أو مرتين في اليوم. رضا محمد زكريا ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥٥ ، ٢٥٦

١ - وفي عام ١٩٣٥ صرح وزير التموين بالنيابة عن وزير الزراعة باستخدام الجوابي في بحيرة مريوط علي سبيل التجربة ولظروفها الخاصة التي تشمل رجال مصلحة السواحل والمصايد مراقبتها ، كما صرح أيضا في عام ١٩٣٦ علي سبيل التجربة لمدة ستة أشهر الصيد بالجوابي في بحيرة انكو ولما كانت هذه البحيرة ظروفها مختلفة عن ظروف بحيرة مريوط فقد ثبت في هذه التجربة قضاؤها علي الثروة السمكية لذلك فقد ألغي هذا التصريح، مجلس الأمة ، دور الانعقاد العادي الأول ، المجلد الثالث ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٥٩، مضبطة الجلسة الأربعون ١٣ يناير ١٩٥٨ ، ص ص ١٧٠٧-١٧٠٨

فكان رد وزير التموين بالنيابة عن وزير الزراعة بأن صيد الأسماك بالجوابي (١) ليس حرفة من حرف الصيد بل هي طريقة بدائية لصيد الأسماك، وقد ضج الصيادون بالشكوى من استعمال هذه الجوابي؛ لضررها البالغ على أرزاقهم وعلى الثروة السمكية بالبحيرات.

وفيما يختص بمحصول أسماك بحيرة مريوط قبل التصريح باستعمال الجوابي فلا يمكن الاعتماد عليه لأن البحيرة آخذة في الانكماش تدريجياً، وجفت منها مناطق فعلاً نتيجة لسياسة التوسع الزراعي.

استقدمت الوزارة خبيراً من الإحصاء السمكي لتنظيم حصر الأسماك وإيجاد وسيلة لإمكان تنفيذها بطريقة مرضية.

وعن سياسة الحكومة نحو إعادة التصريح باستخدام شباك السلك الجوابي في صيد السمك في البحيرات فقد اتخذت لجنة تنسيق أبحاث الثروة المائية بالوزارة قراراً بتطبيق قانون أحجام الأسماك بحيرة مريوط، ودراسة أثر ذلك على أحجام الأسماك المصادة بالجوابي المصرح باستعمالها، وعلى ضوء ذلك سيتم معرفة مدى إمكان التصريح باستخدام الجوابي في البحيرات الأخرى من عدمه.

استطرد النائب محمد على القاسم حديثه عن مشكلة صيد الأسماك وهي مشكلة آلاف بل عشرات الآلاف من الصيادين الذين يعولون مئات الآلاف

من المواطنين، كما أعرب عن أسفه لتعيين وزير الزراعة وقتئذ لأنه وزير جديد لم تتح له الفرصة لدراسة هذه المشكلة (١).

الصيد بالجوابي ليس وسيلة بدائية كما ورد في الإجابة بل هو طريقة متعارف عليها في جميع الدول، ويستخدم فقط في المياه التي تنمو فيها الأعشاب وفي البحيرات التي يتعذر الصيد فيها بشباك الغزل، وقد رفض موظفو مصلحة مصايد الأسماك من قبل التصريح بالصيد بهذه الجوابي في جميع البحيرات.

زاد السمك إلى حد كبير ولذلك طالب الصيادين بالهجرة إلى منطقتها إذ نقص السمك في البحيرات الأخرى المحرم فيها الجوابي (٢).

هذا وأشار النائب عبد الغني عزام في الجلسة المنعقدة في ١٢ إبريل عام ١٩٦١ في حديثه عن أنواع الشباك المستعملة في بحيرة المنزلة بأنها تحتوي على ١٧ عينا في الذراع والثاني يحتوي على ٢٦ عينا، وصرح القرار الوزاري استعمال النوعين من الشباك في بحيرة المنزلة إلا أن الصيادين كثيرا ما يلجؤون إلى استعمال شباك تحتوي على ٢٠ عينا بدلا من ٣٠،١٧ بدلا من ٢٦؛ لأن ذلك يعود عليهم بمحصول أوفر في مدة أقل خاصة وأن السمك المحصول عليه في الحالتين هو السمك المسموح بصيده.

ولما توالى شكاوى الصيادين من حظر استعمال الشباك ذات العشرين عينا أجريت تجربة بمعرفة مصلحة مصايد الأسماك عام ١٩٥٨، ظهرت نتائجها قبل انعقاد المؤتمر الذي أقيم بالإسكندرية وبحثت فيه مشاكل

١ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الأربعون ١٣ يناير ١٩٥٨ مصدر سبق ذكره، ص

ص ١٧٠٧-١٧٠٨

٢ - المصدر نفسه، ص ١٧٠١

الصيادين، وتبين منها أنه لا فرق بين هذين النوعين من الشباك في صيد السمك القانونية وهي التي يبلغ طولها ١٠ سنتيمترات (١).

أما بالنسبة لطرق الصيد المستعملة في تلك الفترة فكانت بدائية ولم تستعمل وسائل الصيد الحديثة وكان الصيادون في حاجة إلى إنشاء مراكز للتدريب على أحدث طرق الصيد، وأدرجت الخطة الخمسية مبالغ لإنشاء مراكز للتدريب ومراكز أخرى للبحوث.

والفرق بينهما: الأول يهدف إلى تعليم الصيادين وتمرينهم على استعمال أحدث وسائل الصيد، والثانية تكشف عن خصائص فضائل الأسماك ومواسم صيدها ومواقيت هجرتها.

وكان من الأفضل التعميم لإنشاء مراكز البحوث في البحيرات والبحار في كل قسم من أقسام السواحل وعلى رأس كل مركز منها عالم من العلماء الفنيين يقوم بالدراسة والبحث ويتم عرض نتائج أبحاثه على الصياد حتى يمكنه الاستفادة من علمه ومن النتائج التي تنتهي إليه أبحاثه (٢).

المحور الثالث: اهتمام الدولة بزيادة الثروة السمكية من خلال مضابط مجلس الأمة :

#### ١- تطوير موانئ الصيد:

كان لإنشاء الموانئ وتزويدها بالأجهزة المطلوبة الأثر الكبير في زيادة الصناعة السمكية في البلاد؛ ولذا ألقى النائب السيد عبد السلام الضوء على

١ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة الثانية، الأربعاء، ١٢

إبريل ١٩٦١، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠

٢ - المصدر نفسه، ص ١٦٠

الإهمال الواضح في إنشاء موانئ للصيد في مصبات الثروة السمكية؛ لعدم وجود موانئ صيد باستثناء ما قامت بإنشائه هيئة قناة السويس مساهمة منها في أغراضها الملاحية حيث تقع على مصب البحر الأحمر ليس به ميناء صيد، وتم رصد مبلغ ١٠ آلاف جنيه لإنشاء هذا الميناء وهو مبلغ ضئيل بالنسبة لإنشاء ميناء صيد لا يقارن بالدول الأخرى الذي تجعله بمثابة مستعمرة تشمل كل ما يلزم مهنة الصيد. أضف إلى ذلك عدم وجود رقابة فعالة على مناطق تصريفه؛ فأدى الأمر إلى ارتفاع أسعار الأسماك.

أما عن الصناعات السمكية: فغير متاحة ما لم يتم إنشاء هذه الموانئ وتزويدها بالأجهزة الفنية التي تقوم بالإشراف والتوجيه حتى يتم تصنيع هذه الثروة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك مواسم يكثر فيها السمك تسمى مواسم الطفرة، حيث يتوافر السردين بكميات كبيرة كان من الممكن الاستفادة منه لو تم إنشاء مصانع في تلك الموانئ بدلا من تراكم كميات السردين التي تسبب الأمراض<sup>(١)</sup>.

جاء رد وزير الدولة للشؤون الحربية عن ما ذكره النائب السابق الذي أعرب عن سعادته بإيجاد ميناء للصيد في كل بلد؛ لأنه مؤمن بفوائده، ولكن هناك أمور تحول دون إنشائه إنشائها منها أن الوزارة مقيدة بخطة السنوات الخمس<sup>(٢)</sup>.

١ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الثانية، الأربعاء، ٢ إبريل ١٩٦١، مصدر سبق

نكره، ص ١٦٢

٢ - المصدر نفسه، ص ١٦٣

تولت اهتمامات النواب عام ١٩٦٤ بإنشاء الموانئ فطالب النائب محمد الصالح عبد الكافي ضرورة الاهتمام بالثروة المائية من خلال إنشاء موانئ بحرية وموانئ صيد في البحر المتوسط وشواطئ البحر الأحمر، وفي الحقيقة أن الموانئ التجارية في البحر المتوسط وهي ميناء بورسعيد والإسكندرية لا تتسع لأن تكون موانئ صالحة للصيد، فكان من الضروري إنشاء موانئ خاصة للصيد على شاطئ البحر المتوسط حيث تجمع الصيادون حول بوغازي دمياط ورشيد يعجزهم عن الصيد؛ بسبب رداءة البوغازين فإن كان مقرر إنشاء ميناء في دمياط فلا بد من التعجيل بتنفيذه؛ لتخفيف الضغط في العمل التجاري عن بورسعيد والإسكندرية وأن تؤدي وظيفتها بالنسبة للصيد أيضا فكان ضروريا تطوير وسائل الصيد بحيث تصبح آلية، وأن يجهز بأجهزة كشف الأعماق التي عن طريقها تكتشف مواقع تجمعات الأسماك ورحلاتها، هذا إلى جانب الاهتمام بالصيادين أنفسهم مع رعايتهم فنيا وماديا وأدبيا<sup>(١)</sup>.

هذا إلى جانب ما تم إنشاؤه عام ١٩٦٧ من موانئ للصيد لخدمة

أسطول الصيد:

١- إنشاء ميناء للصيد لخدمة أسطول أعالي البحار بالسويس، وتم إجراء الدراسات اللازمة لوضع المواصفات والتخطيط لهذا الميناء بمعاونة الجانب السوفيتي،

٢- إنشاء موانئ للصيد لخدمة الصيد الساحلي بالسويس والأنفوشي ودمياط والغردقة وميناء برنيس.

١ - مجلس الأمة ، مضبطة الجلسة السابعة، المعقودة الأربعاء ١٥ إبريل ١٩٦٤، مصدر

سبق ذكره، ص ١٩٢



٣- إعداد قوائم العاملين على الأسطول المحلي وأسطول أعالي البحار وذلك عن طريق إعداد الأفراد اللازمين لذلك وقد اتخذت الإجراءات التالية<sup>(١)</sup>:

١- إنشاء مدرسة ثانوية للثروة المائية بالإسكندرية بها حوالي ٢٤٠ طالبا.

٢- إيفاد ٢٠٠ طالب من مختلف المستويات للاتحاد السوفيتي.

٣- إيفاد العاملين بمؤسسة الثروة المائية في بعثات تدريبية.

٣- تتضمن اتفاقيات بناء السفن تدريب العاملين العرب عليها.

أما عن الهدف الذي يتم اتخاذه من تنفيذ أسطول الصيد بأعالي البحار؛ فكان لتحقيق إنتاج سمكي قدر حينها ب ٩٥ ألف طن ابتداء من ١٩٦٧-١٩٦٨، حيث يتم إيفاد ثلاث سفن جر كبيرة إسبانية من هذا الأسطول قيمتها ١.٣ مليون جنيه تزيد تدريجيا بوصول باقي وحدات الصيد الإسبانية<sup>(٢)</sup>.

#### ٢- إنشاء الشركات لتنمية الثروة السمكية:-

كان للشركات<sup>(٣)</sup> دور فعال في زيادة الثروة السمكية، ففي عام ١٩٥٤ تم تكوين شركة لتصنيع وتصدير الجمبري، وقد أنتجت هذه الشركة في عام

١ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الثانية عشر، ١٨ فبراير ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣٧

٢ - المصدر نفسه، ص ١٠٣٧

٣ - أنشئت شركة مصر لمصايد الأسماك في ٢٦ أغسطس عام ١٩٢٧ التي قامت على تنظيم العمل في مصايد الأسماك والاستغلال الصناعي والتجاري لها ، لتحويلها إلى منتجات صناعية كما قامت بشراء أو بيع أي نوع من الأسماك وما ينتجه الصيد من البحار والأنهار والبحيرات فضلا عن الاتجار بالمنتجات الطازجة أو المصنوعة بالشركة في مصر وفي الخارج هذا بالإضافة إلى تأسيس شركة الأسماك والمحاصيل =

١٩٥٥ ٤٤٠ طن وصدرت جميعها إلى الخارج فبلغت قيمتها ١٤١.٢٥٩ جنية<sup>(١)</sup>.

كما تم إنشاء ١٩٥٧ شركة لنقل الأسماك إلى داخل البلاد، حيث توافرت كميات السمك في البحار والشواطئ المصرية خاصة في البحر الأحمر؛ مما استدعى الأمر إنشاء مصنع للتلحج بالغرذقة لتزويد المراكب به أثناء الصيد لتشجيع الإقبال على الصيد في تلك المناطق، الأمر الذي يساعد على انخفاض سعره والإقبال على شرائه وبالتالي يخفف من استهلاك اللحوم<sup>(٢)</sup> وقد أبدى بعض أعضاء مجلس الأمة عام ١٩٦١ وعلى رأسهم النائب عبد الكافي رغبتهم في تكوين شركات للصيد للعمل بعيداً عن المنطقة الساحلية حفظاً لأرزاق صغار الصيادين، كما أرسل النائب السابق خطاباً إلى مؤسسة بنك مصر وإلى المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تكوين شركات صيد تعمل خارج المياه الساحلية، فضلاً عن مشاركة الدكتور حسن عباس

=

الزراعية وكان الغرض من إنشائها تجارة صيد الأسماك وتصديره محفوظاً، مصلحة الشركات، محفظة ٤٠٧، ملف ١، الكود الأرشيفي ٣٠١٩-٠٠٦١٠١، من ٦- ١٩٢٨ إلى ٧- ١٩٤٢ انظر أيضاً المصدر نفسه، محفظة ٣٣٩، ملف ١، الكود الأرشيفي ٣٠١٩-٠٠٥٢٠١ من يونيه ١٩١٩ إلى ديسمبر ١٩٤٤ ص ٣٥

١- مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الرابعة، الأربعاء ٧ أغسطس ١٩٥٧، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩

٢- مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الخامسة، الإثنين ١٢ أغسطس ١٩٥٧، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥

زكي بمساهمة شركة مصر في هذا النشاط، وتم توقيع عقد مع بعض الجهات لتزويد الشركة بما تحتاجه وبالفعل تم البدء وقتئذ<sup>(١)</sup>.

هذا بالإضافة لما نشرته الجريدة الرسمية من تأسيس شركة مساهمة لتسويق الأسماك متمتعة بالجنسية العربية المتحدة؛ لحفظ الأسماك بالثلاجات ونقلها إلى الأسواق وتسويقها، وتم إنشاء ثلاجات محلية وإدارتها وكل ما يتعلق بتداول الأسماك من المنتج إلى الأسواق.

كما خول للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهه بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضا في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها ويكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة القاهرة، وخول لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في الجمهورية العربية المتحدة<sup>(٢)</sup>.

حددت مدة إنشائها لمدة خمس وعشرون عاما برأس مال قدر بثمانين ألف جنيه وزع على ٨٠٠٠٠ سهم قيمة السهم منها جنيه مصري واحد، وقد أودعت المؤسسة مبلغ ٢٠ ألف بتاريخ ١٧/٧/١٩٦٢ في البنك المركزي المصري بالقاهرة، ولا يجوز سحب هذا المبلغ بعد إصدار قرار رئيس الجمهورية لتأسيس الشركة بقرار من مجلس إدارة مؤسسة المصرية العامة للثروة المائية<sup>(٣)</sup>.

١- مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الثانية، الأربعاء، ١٢ إبريل ١٩٦١، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢

٢- الجريدة الرسمية، الإثنتين، العدد ١٢٢، أول يونيه، عام ١٩٦٤، ص ١٢١٩

٣- المصدر نفسه، ص ١٢١٩

أما عن الشركة المصرية لمعدات الصيد فأنشأت لغرض إنشاء واستئجار مخازن لتوزيع وبيع أدوات الصيد في مناطق الصيد المختلفة، وتوفير مراكب الصيد وأدواته ومعداته ولوازمه سواء بالتصنيع المحلي أو من مناطق إنتاجه.

خول للشركة أن يكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها في تحقيق غرضها في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها.

حُدثت مدينة الإسكندرية لتكون مركز هذه الشركة، وخُول لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج<sup>(١)</sup>.

كما خُول للمؤسسة المصرية العامة للثروة المائية عام ١٩٦٦-١٩٦٧ إنشاء الشركات والهيئات؛ لتنفيذ ما يتصل بأغراضها من مشروعات أو المساهمة فيها والإشراف على أعمالها وتوجيهها ولها في سبيل تحقيق رسالتها أن تتعاون أو تشترك مع المؤسسات والهيئات التي تسعى في التعاون معها ما يحقق أهدافها،

وقامت هذه المؤسسة بالإشراف على الشركات الآتية : الشركة المصرية لتسويق الأسماك ، الشركة المصرية لمصايد المياه المحلية ، الشركة المصرية لمصايد أعالي البحار

١ - الجريدة الرسمية ، الإثنتين ، العدد ١٢٢ ، أول يونيه ، عام ١٩٦٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٢٥

وألحقت المؤسسة عند إنشائها برئاسة الجمهورية، ثم نقل الإشراف عليها إلى عدة جهات، وأخيرا صدر القرار الجمهوري رقم ٣٥٧٧ في ٢٣ يونيو لعام ١٩٦٥ الذي قضى بنقل تبعية المؤسسة إلى نائب رئيس الوزراء للزراعة والري ووزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٩٦٧ أصبحت المؤسسة تابعة لإشراف وزارة التموين والتجارة الداخلية والتي قامت بالإشراف على أربع شركات تم ذكر ثلاثة آنفا والرابعة شركة لتوفير معدات الصيد<sup>(٢)</sup>.

### ٣- الاستزراع السمكي:

أنشئت معاهد البحث ومحطات للتربية والمزارع السمكية، وكان بداية هذه المعاهد المعهد القومي للعلوم والبحار والمصايد بالإسكندرية عندما أنشئت إدارة الأبحاث المصايد بالإسكندرية<sup>(٣)</sup>.

ثم توالى الاهتمامات بتدعيم محطات التربية واستكمال مقوماتها ونواحي النقص فيها التي كانت تعوقها عن العمل، كما أنشأت معهد جديد ومحطات

١ - مجلس الأمة، ملحق لمضبطة الجلسة الثالثة والأربعين ، ٢٣ يونيو ١٩٦٦، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٦

٢ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الخامس، المجلد الأول، مضبطة الجلسة الرابعة، ١١ ديسمبر ١٩٦٧، ص ١٩١

٣ - كان مقرها المعمل البحري برأس التين وتتبع مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك في ١٥ ديسمبر ١٩٣١ ونقل المعمل إلى مقر بجوار قلعة قايتباي ، وفي عام ١٩٣٤ سميت هذه الإدارة بمعهد فؤاد الأول للأحياء المائية وتتبع لوزارة التجارة والصناعة، وفي عام ١٩٥٢ تم تسميت معهد الأحياء المائية ويتبع وزارة الزراعة، وفي عام ١٩٦٢ نقلت تبعيته إلى وزارة البحث العلمي، رمضان مصطفى الشريف وآخرون، تاريخ المصايد المصرية، قسم الاقتصاد والإحصاء السمكي، الإسكندرية ٢٠٠٦، ص ١

أخرى للتربية؛ حتى تكون مختلف نواحي البحث ممثلة لجميع أنواع المصايد المصرية.

ففي عام ١٩٥٧ أنشئ معهد في الإسكندرية لدراسة أسماك المياه المالحة، وأنشئ معهد بجبلاية الأسماك بالقاهرة؛ لدراسة أسماك المياه العذبة، واتخذ مطار النزهة المائي بالإسكندرية مركز الأبحاث المتعلقة بالإنتاج السمكي، وجرت اتصالات حينها لإنشاء معهد بعثاقه بالسويس لدراسة أسماك البحر الأحمر.

كما دعمت محطات تربية الأسماك بالسرو والمكس والقناطر الخيرية وتقوم بتربية زريعة الأنواع المختلفة من الأسماك البحرية والنيلية وأقله من الأنواع المستجلبه من الخارج وتم استيراد نوع جديد من أسماك البلطي والموزمبقي سريع النمو، وتم إعداد برنامج شامل لمعاهد الأبحاث ومحطات التربية؛ للتهوض بها والمصايد المصرية لإجراء الدراسات الحيوية على الأنواع المختلفة من الأسماك، وتسهيل سرعة نموها ومعرفة أيها أوفر محصولا مع دراسة البيئة التي تعيش فيها العوامل التي تؤثر عليها<sup>(١)</sup>.

هذا إلى جانب استخدام النظائر المشعة لأول مرة لدراسة سرعة نمو النباتات التي تتغذى عليها الأسماك لمعرفة كفايتها الإنتاجية، وجرت أبحاث في تقدير حمولة الفدان المائي من الأسماك وقدرته الإنتاجية ومقارنته بإنتاج الفدان من الحاصلات الزراعية، كما جرت تربية الأسماك في حقول الأرز لتنمية دخل المزارع الصغيرة وقد بشرت النتائج الأولية بنجاح التجربة، وكذلك

١ - مجلس الأمة ، مضبطة الجلسة الرابعة، الأربعاء ٧ أغسطس ١٩٥٧، مصدر سبق

ذكره، ص ١١٩

اتجه التفكير إلى تحسين أدوات وطرق الصيد واستبدال الشباك والقوارب الضعيفة الإنتاج بأخرى حديثة<sup>(١)</sup>.

وتدعيما لوسائل البحث العلمي ورفع مستوى الإنتاج تم طلب تزويد الجهاز الفني بسفينة للأبحاث مجهزة بالمعامل والمعدات لدراسة المصايد بالبحرين المتوسط والأحمر وتتبع سير الأسماك وهجرتها ومواسم توالدها وأماكن توالدها والكشف عن مناطق صيد جديدة.

كما أجرت الدولة في ١٩٥٧ بحوثا لتقدير وحصر الأسماك بطريقة العينات، وهي طريقة حديثة تمتاز بدقة نتائجها مع وفرة في الجهد والنفقات. بذلت مصلحة السواحل والمصايد جهدا كبيرا لدراسة المشروعات والإشراف على تنفيذها، ومن بين هذه المشروعات إنشاء محطة على ساحل البحر لاستقبال الأسماك وحفظها ونقلها إلى الوادي وقد أفسح المجال لرأس المال الحر في هذا المشروع<sup>(٢)</sup>.

وفي ١٣ فبراير عام ١٩٥٩ تم إنشاء مجلس أعلى لتنمية الثروة المائية برئاسة المشير عبد الحكيم عامر وإلغاء الإدارة العامة للأحياء المائية وضمها بموظفيها وأجهزتها ومزارع الأسماك بالسود والقناطر إلى ميزانية وزارة الحربية<sup>(٣)</sup>.

ولذلك أصبحت وزارة الحربية هي المسئولة بكافة النواحي الفنية كالكشف عن مناطق جديدة وإدخال المستحدثات في الوسائل والطرق وتغذية

١ - مجلس الأمة ، مضبطة الجلسة الرابعة، الأربعاء ٧ أغسطس ١٩٥٧ ، ص ١١٩

٢ - المصدر نفسه ، ص ١١٩

٣ - الأهرام، قصاصة من جريدة الأهرام، الصادر في ١٩ إبريل ١٩٦٠، رقم الملف ٨٣٠

البحيرات المغلقة بالزريعة وإنشاء المزارع السمكية واستغلال الأراضي البور التي لا تصلح للزراعة، فتم إيجاد في منطقة شرق بور سعيد الغنية بالأسماك الشعبية ما يقارب من ٢٠٠٠ طن مما يعادل ٢٠٠ ألف جنيه، هذا بالإضافة إلى مد المواطنين بما يحتاجونه من الزريعة ونقلت إلى بحيرة قارون في يناير ١٩٦١ كميات وفيرة من البلطي المستورد.

كما قامت وزارة الزراعة بعدة مشروعات إنتاجية بلغت تكاليفها ما يقرب من مليون جنيه؛ لخدمة الاستزراع السمكي منها: إعداد مركب لاكتشاف مناطق صيد جديدة بالبحرين المتوسط والأحمر، للتعرف على مواطن الأسماك وأوقات صيدها وإنشاء مراكز للبحوث بالبحيرات الساحلية والداخلية ودعم المزارع السمكية للتوسيع في تربية الزريعة وتوزيعها على مناطق الصيد، وإعداد محطات بحوث البحر الأحمر باعتباره مصدرا هاما من مصادر الأسماك ويعود استغلاله بالفائدة الجمة ويحتاج إلى بحث فني، و حصر الثروة السمكية لتحسين طرق الصيد<sup>(١)</sup>.

ولم يقتصر اهتمام وزارة الزراعة على ما سبق فحسب، بل اتجهت إلى تحويل الأحواض إلى مزارع تعاونية سمكية، تشرف عليها الجمعيات التعاونية، ويساعدها في هذا الإشراف الفنيون موظفو الوزارة.

ولزيادة الزريعة اقترح النائب محمد الصالح عبد الكافي إلقاء الزريعة سنويا في مياه النيل ابتداء من منطقة أسوان حتى يمكن أن تنمو قبل وصولها

١ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الثانية، الأربعاء، ١٢ إبريل ١٩٦١، مصدر سبق ذكره



إلى مصب النهر في رشيد أو دمياط، فإن هذه الفترة الزمنية كفيلة بأن تجعل هذه الأسماك وقد اكتمل نموها مؤهلة للفقس فتغمر الشواطئ والبحيرات.

وقد أشار النائب السابق أيضا إلى مشكلة استيراد الأسماك من الخارج على الرغم من اتساع المياه والبحيرات.

أشاد النواب بالبحيرات المصرية وجهود وزارة الزراعة التي تضم الفنيين، الذين يقومون بالعديد من الأبحاث، و يقومون بنشر أبحاثهم؛ لينتفع بها الصيادون وجميع المشتغلين بالصيد<sup>(١)</sup>.

هكذا اهتم النواب بالثروة السمكية من خلال تحسين عمليات التطهير للترع والمصارف والبواغيز؛ لزيادة إنتاج الحصيد من زريعة الأسماك<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - الصناعات السمكية:

لم تقتصر صناعة المحفوظات الغذائية على الخضر والفاكهة فقط بل شملت الأسماك ولاسيما السردين الذي لاقى نجاحا كبيرا في صناعة الحفظ؛ ولهذا اهتم نواب مجلس الأمة بمناقشة موضوع الصناعات السمكية، وأضف إلى ذلك ما أشار إليه وزير الصناعة -عزيز صدقي- بإقامة صناعة في بورسعيد لحفظ السردين وتصنيع الملح من ملاحات بورسعيد<sup>(٣)</sup>، كما تم

١ - المصدر نفسه، ص ١٦٠

٢ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث، المجلد الثاني، مضبطة الجلسة السابعة والعشرين، ١٤ مايو ١٩٦٦، ص ٢٠٢١

٣ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الرابعة، الأربعاء، ٧ أغسطس ١٩٥٧، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦

إنشاء مصنع لتجفيف السردين في أبي قير بالإسكندرية<sup>(١)</sup>، وهذا الأمر الذي يغني البلاد عن استيراد الأسماك المحفوظة والمجففة التي تستورد سنويا بنحو مليون ونصف المليون من الجنيهات، كما تم إقامة مصنع في دمياط لإنتاج مليونين و ٥٠٠ ألف علبة من السردين في العام الواحد على أن يكون رأس ماله ١٧٠ ألف جنيه، ويتضمن مشروع تصنيع الأسماك إنشاء أسطول من ثمانية مراكب وسيارات بثلاجات ومصانع للتلحج ومصانع لاستخراج زيت كبد القرش وتقطيره ومصنع لتجفيف ٦٠٠ طن من الجمبري سنويا<sup>(٢)</sup>.

وقد وجه النواب استفسارا إلى وزير الصناعات فحواه: أن إقامة الصناعة السمكية في البلاد لاقت الكثير من الاعتراضات؛ إما لانعدام الدراسة الواعية، وإما لأسباب أخرى خفية، حتى تغلبت حكومة الثورة على التحديات الاستعمارية والرجعية، فأنشأت صناعة تعليب الأسماك وتجميدها، ومن بين هذه المصانع مصنع حفظ السردين والجمبري بدمياط في ٢٦ ديسمبر عام ١٩٦٤؛ لإمكانية تشغيل ٥٠٠ طن سردين في ٣ شهور بسعر ٤٥ ألف جنيه لإنتاج ٢.٥٠٠٠٠ علبة، بحيث تبلغ تكاليف العلبة ٤١ مليما وتم بيعها بـ ٤٥ مليما فتحقق ربح قدره ١٠ آلاف جنيه عدا الناتج عن التشغيل الجمبري والاستفادة من المخلفات.

1-Central File:Decimal File874.245, Internal Economic, Industrial And Social Affairs., Animal Husbandry., Egypt, Fisheries.(Including Sponge FISHERIES)., August 15, 1958

٢ - الأهرام، قصاصة من جريدة الأهرام، الصادرة في ١٤ فبراير ١٩٥٩، رقم الملف ١٥٦، انظر أيضا مجلس الأمة مضبطة الجلسة الثانية، الأربعاء، ١٢ إبريل ١٩٦١،

مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤

اعتمد المصنع في تشغيله على السردين السويسي والدمياطي (مخلوطة- مبرومة) والجمبري (أبيض- أحمر، قزاز، أزرق، سويسي) والكابوريا.

وتم إنشاء مصنع حفظ السردين والجمبري بعزبة البرج بدمياط كأحد مشروعات الخطة الخمسية الأولى في أكتوبر ١٩٦٠ برأس مال قدره ٣٠٠ ألف جنيه، وبلغ إنتاج هذا المصنع ما قيمته ٣٠٠ ألف جنيه سنويا، كان من المفترض حينها أن تستوردها البلاد بالعملات الصعبة فكان النتيجة أن نجح المصنع في سد حاجة القوات المسلحة من السردين المعلب<sup>(١)</sup>، لمنع الاستيراد.

وعن مجال التصدير فقد استطاعت الشركة لأول مرة في تاريخ الجمهورية العربية المتحدة أن تصدر معلبات الأسماك للأسواق الأوروبية والإفريقية بما يقدر بـ ٥٠ ألف جنيه ، وأصبح الإقبال متزايدا على المنتج، مما ساعد على زيادة حصيلة النقد الأجنبي، وقد واجهت الشركة العديد من الصعوبات والعقبات الكثيرة في بدء تشغيلها ولعل أهمها:

١- قيام هذه الصناعة لأول مرة في البلاد.

٢- ضرورة اكتساب الخبرات والمهارات الكافية التي تتطلبها هذه الصناعة.

٣- عدم توافر المادة الخام من الأسماك بالكميات التي تكفي حاجة التشغيل على مدار العام وارتفاع أسعارها بالمقارنة بأسعار مثيلاتها في البلاد المنتجة لهذه السلع.

١ - مجلس الأمة، ملحق لمضبطة الجلسة الرابعة عشر، ٢٦ ديسمبر ١٩٦٤، مصدر

سبق ذكره، ص ٨٧٩

٤- ارتفاع الخامات الأخرى وخصوصا الصفيح الذي يمثل نسبة كبيرة من التكلفة<sup>(١)</sup>.

كما أن مشكلة العلب التي احتجرت بسبب عدم استخدام المطاط وهذه العلب تم إتلافها؛ لأن وجود المطاط في غطائي العلبه عنصر هام في تكوينها ولا يمكن الاستغناء عنه بأى حال من الأحوال، وذلك على غرار ما حدث في شهر يونيو عام ١٩٦٣ عندما تأخر وصول الكميات المستوردة بسبب تعذر الحصول على إذن الاستيراد في الوقت المناسب، فاضطرت الشركة إلى شراء كمية من المطاط من أحد مصانع العلب الصفيح بالسوق المحلي، وعند استخدامه اتضح عدم صلاحيته لتحمل حرارة التعقيم؛ وبالتالي تم منع استخدامه، وأتلف العديد من العلب، فكان على الشركة إيجاد حل آخر، فلجأت إلى استعارة كمية من المطاط من إحدى الشركات الشقيقة التي استعملت لحين وصول الكميات المستوردة، مع العلم بأن وصول كمية المطاط الذي ثبت عدم صلاحيته للاستخدام في العلب التي تحتاج إلى تعقيم فإن المصنع استخدمها في تصنيع علب السردين المملح التي لا تحتاج إلى تعقيم<sup>(٢)</sup>.

وترجع أسباب إتلاف الكمية المذكورة كما أشار النواب إلي:

١- قيام هذه الصناعة لأول مرة في البلاد واحتياجها إلى فترة أبحاث وتجارب مر بها المصنع خلال السنة، وأسفرت هذه التجارب والأبحاث إلى تلف جزء كبير من الكميات المنتجة حتى وصلت إلى الصنف المناسب من حيث الجودة المطلوبة للتسويق.

١ - مجلس الأمة ، ملحق لمضبطة الجلسة الرابعة عشر، ٢٦ ديسمبر ١٩٦٤، مصدر

سبق ذكره، ص ٨٧١

٢ - المصدر نفسه ، ص ٨٧٦

بدأ المصنع الإنتاج في ظروف كان السوق المحلي فيها مشعباً بالأصناف المماثلة والبديلة المستوردة، ولم يتوقف استيراد السردين إلا بعد حوالي عام من بدء الإنتاج، وترتب على ذلك صعوبات في تسويق الكميات المنتجة في السنة الأولى مما أدى إلى طول مدة التخزين عن الفترة المناسبة، الأمر الذي تسبب في تلف ظاهري نتيجة الصدأ الذي اعترض بعض العلب وبالتالي عدم صلاحيتها للتسويق وإتلافها.

وكانت نسبة التلف المذكورة منخفضة عن النسب المسموح به دولياً، وكان الجزء الأكبر منها كاف في الاثني عشر شهر الأول من الإنتاج من ١/١ إلى ١٩٦٢/٦/٣٠، ثم تناقصت بعد ذلك تدريجياً نتيجة للمهارات التي اكتسبت، هذا بالإضافة إلى الإقبال الشديد على الشركة وبالرغم من هذه الصعوبات إلا أنها استطاعت مضاعفة الإنتاج في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ مما أدى إلى زيادة الأرباح التي بلغت حينها ٢٩.١٧ ألف جنيه في ميزانية عام ١٩٦٤<sup>(١)</sup>.

وقد نوه رئيس الجمهورية في بيان ألقاه في ١٥ إبريل عام ١٩٦٤ عن قلة إنتاج مصنع السردين بعزبة البرج الذي بلغ ٣.٥ ملايين علبة في العام، موضحاً بأن الخطة المعلنة وقتها عن زيادة الدخل القومي تطلب زيادة الإنتاج إلى ٦.٥ ملايين علبة في العام<sup>(٢)</sup>.

١ - مجلس الأمة، ملحق لمضبطة الجلسة الرابعة عشر، ٢٦ ديسمبر ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧٦

٢ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة السابعة، الأربعاء، ١٥ إبريل ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢

خلاصة القول أن للصناعات السمكية الأثر الكبير في زيادة الدخل القومي؛ لتحقيق طفرة في الصناعات السمكية لتوفير فرص عمل وزيادة الإنتاج.

#### ٥- تخفيض الرسوم السنوية المقررة عن صيد الأسماك:

فقد تم اصدار القرار رقم ٢٦٣ لعام ١٩٦١ الخاصة بتخفيض الرسوم السنوية لصرف رخص الصيد بالمياه البحرية بالجهات الواقعة تحت إشراف سلاح الحدود التي لم يبق منها إلا محافظة سيناء تحت إشرافها<sup>(١)</sup>، ثم صدر القرار رقم ٦٤٨ لعام ١٩٦٣ بتخفيض الرسوم السنوية لصرف رخص الصيد بالمياه البحرية والداخلية والبحيرات للجمعيات التعاونية للصيادين المقررة بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٤٤ لعام ١٩٦٠ في شأن صيد الأسماك بمقدار ٥٠% لأصحاب مراكب الصيد والصيادين أعضاء الجمعيات التعاونية للصيادين المسجلة<sup>(٢)</sup>.

هذا بالإضافة إلى ما ذكرته النشرة التشريعية لعام ١٩٦٣ بقرار رقم ١٥٨٢ بتخفيض الرسوم السنوية المفروضة على رخص الصيد بالمياه البحرية بمحافظة سيناء ومطروح والبحر الأحمر بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٤ لعام ١٩٦٠ إلى النصف لأصحاب المراكب والصيادين.

كما خول لوزير الحربية بناء على المادة الخامسة من القانون السابق إذا دعت ظروف الإنتاج الخاصة بصيد الأسماك أن تعدل بقرار يصدره

١ - النشرة التشريعية، العدد الحادي عشر، نوفمبر، القاهرة، ١٩٦٣، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٢٧

٢ - النشرة التشريعية، العدد الثاني عشر، ديسمبر ١٩٦٣، ص ٤٣٨٦، انظر أيضا الوقائع المصرية، العدد ١٠١، ٢٦ ديسمبر ١٩٦٣

بتعريفه الرسوم المفروضة، بحيث لا يتجاوز التخفيض نصف الرسوم المقررة وأن لا تتجاوز الزيادة ضعف هذه الرسوم، كما خول له أن يقرر الإعفاء من الرسوم إذا ثبت عجز المراكب أو الصيادين عن ممارسة مهنة الصيد بالفعل في مدة معينة لا تقل عن شهر، وله كذلك أن يخفصها للجمعيات التعاونية للصيادين كما لا يتجاوز نصف قيمتها<sup>(١)</sup>.

استكمالاً لما ذكرته المادة ١١ من القرار الجمهوري رقم ١٤٤ لعام ١٩٦٠ السابق بجواز الإعفاء من الرسوم المقررة سنوياً على مراكب الصيد بقرار من وزير الحربية إذا ثبت عجز المراكب أو الصيادين عن ممارسة مهنة الصيد في مدة معينة لا تقل عن شهر.

أما بالنسبة للرسوم المستحقة على مراكب الصيد فقد اقترح النواب عام ١٩٦٦ إعفاء مراكب الصيد التي عملت في موسم السردين عام ١٩٦٥ من الرسوم السنوية المقررة تطبيقاً للمادة ١١ من القانون رقم ١٤٤ لعام ١٩٦٠ على أن تخصم قيمة الإعفاء من الرسوم السنوية المستحقة لعام ١٩٦٦.

وكانت المراكب في بعض موانئ البحر المتوسط وبواغيزه جهزت من شهر أغسطس عام ١٩٦٥؛ لاستقبال موسم السردين الذي يعتبر الموسم الرئيسي للصيادين غير أنها لم تصب من صيده بالقدر الذي يتناسب مع تكاليف التجهيز والشباك والأدوات ونفقات الرحلات؛ لعجز الصيادين عن العثور على تجمعات لظروف خارجة عن إرادتهم لتخفيف كافة الالتزامات بقدر الإمكان عن كاهل الصيادين<sup>(٢)</sup>.

١ - النشرة التشريعية، العدد الحادي عشر، نوفمبر، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٣٩٢٧

٢ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث، المجلد الثاني، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٦٦، ملحق لمضبطة الجلسة العشرين، ٢٧ مارس ١٩٦٦، ص ١٥٥٩

٦ - مشاكل الصيادين وطرق حلها:

اهتم النواب بمناقشة مشاكل الصيادين، وشكلت لجنة للاتصال بهم، فأوضحت العديد من السلبيات منها: تحكم فئة قليلة على حساب طبقة الصيادين والمواطنين (إقطاعاً)، هذا بالإضافة إلى فقر المعدات عددا ونوعا وعدم تطويرها مع التطورات الحد

كما اتضح أن الجزء المستغل من المياه لا يتعدى رقعة صغيرة يتزاحم فيها الكثيرون على الرزق، ويتسابقون فيه حتى لو أدى هذا التأثير على المورد نفسه، وظهر أن العمل يسير على نظام فردي ولو كان في الظاهر تعاونياً (١). ولمست اللجنة أن العاملين في مجال الصيد لم تجمع كلمتهم على وسيلة للإصلاح؛ فاستعانت اللجنة بالتقارير الحكومية السابقة وتقارير مبعوثي الحكومة للخارج، وفي الوقت نفسه أرسلت مبعوثين من وزارة الحربية جابا البلاد المعنية بأمور الصيد، واستعانت بالخبرة الدولية والخبراء الأجانب سواء في معدات الصيد أو وسائله.

وبالرغم من معاناة الصيادين ومشاكلهم فإنهم لم يبخلوا بأشراكهم إيجابياً مع وزارتي الحربية والداخلية في إزالة الحوش والسدود الضارة بالثروة السمكية والتي تقلل من التحكم والاستقلال الفردي بالإضافة إلى إبقاء البحيرات مفتوحة متصلة بالبحر بعمليات تطهير مستمرة (٢).

١ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الثانية، الأربعاء ، ١٢ إبريل ١٩٦١، مصدر سبق

نكره، ص ١٥٤

٢ - المصدر نفسه، ص ١٥٥



وللتغلب الفعلي على مشاكل الصيادين قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إعانة نصف مليون جنيه للاتحاد القومي لجمعيات صيد الأسماك بالإقليم الجنوبي<sup>(١)</sup>.

ولتحفيز الصيادين على العمل تم افتتاح أول مركز لتدريب الأسماك بالإقليم الجنوبي في ٥ سبتمبر عام ١٩٦٠ بحضور مندوب ١٧ دولة، دعت إليه، واشتركت في إقامته وزارتي الزراعة والحربية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وألقى العديد من الشخصيات المهمة كلمتهم وعلى رأسهم الرئيس عبد الناصر الراعي لمشروعات الثروة المائية لتوفير الأغذية السمكية للشعب بأرخص الأسعار<sup>(٢)</sup>.

وقد توافرت العديد من الأسباب التي كانت سببا في مشاكل الصيادين، ومن بينها ما أشار إليه النائب عبد الغني عزام عن قسوة معاملة رجال خفر السواحل مع صيادين<sup>(٣)</sup>، حين اعتبر أنهم لا يخشون عادة إلا رجال السواحل في ضبط المخالفات؛ ولذلك لا يستجيب بعضهم لنداء رجال السواحل بالوقوف، فإذا ما تملك الغيظ رجال السواحل أطلق عليهم الرصاص متعمدا القتل،

١ - الأهرام، قصاصة صادرة ١٩ إبريل ١٩٦٠، رقم الملف ٨٣٠

٢ - الأهرام، أرشيف التحرير، قصاصة من جريدة الأهرام، ٥ سبتمبر ١٩٦٠، رقم الملف ٨٣٠

٣ - كما حدث عام ١٩٤١ عندما قدمت الشكاوى إلى جلالة الملك من صيادي رشيد بسبب رفع رسوم الرخص السنوية لمصلحة خفر السواحل التي قامت بحجز الرخص لإضافة رسوم بلدية أخرى وكانت مقررة على أصحاب الحلقات وطالبوا من الملك إعادة الرخص إليهم وإلغاء الرسوم الجديدة والاكتفاء برسم الضريبة السنوية المقررة عليهم وكان قدرها أربع جنيهات لما لحق بهم من الضرر والجوع نظير ذلك.

وثائق عابدين، الكود الأرشيفي ٠٠٩٩٤٧-٠٠٦٩، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤١

وحدث هذا بالفعل أن قتل اثنان من الصيادين برصاص رجال السواحل في السنوات الثلاث من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٥٩ وهما عبد العظيم عبد الرحمن النجار الذي قتل في ١٩٥٧/٥/٢٦ والتميمي محمد اللوثة الذي قتل في ١٩٥٩/٣/١٨ ، ولم يكن هذا القتل نتيجة لجرم ارتكباه؛ وإنما لأنهما لم يقفا عندما أمرا بالوقوف؛ مع أن المخالفة قد لا تعد مباشرة الصيد بشباك أضيق مما حدده القرار الوزاري؛ وقد حكم ببراءة المسؤولين عن هاتين الحادتين بحجة أنهما كانا في حالة دفاع عن النفس<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة تعنت وقسوة بعض رجال السواحل بأنه في حالة إذ لم يتم القبض على الصياد الهارب في الحالة المشار أنفا إليها فيعمد رجال السواحل إلى اتهامه بكل المخالفات التي يمكن إسنادها إليه، ومنها تشغيل المركب قبل تنميرها، عدم حمل الرخصة أو الامتناع عن إبرازها، رفع أو إخفاء النمر والعلامات، عدم وقوف المركب عند الطلب، السير في المناطق الممنوعة بلا مسوغ، تشغيل أنفار بالمركب زيادة عن العدد المسموح استعمال أو حمل أدوات صيد غير قانونية، مما يترتب عليه محاكمة الصياد على كل هذه المخالفات، مع أنه لم يرتكب سوى مخالفة واحدة منها، وليس في استطاعة الصياد دفع هذه التهم، إذ أن شهادة رجال السواحل كافية بإدانتته والحكم عليه بغرامة قدرها قد تصل إلى خمسين جنيها، فإذا عجز الصياد عن دفع الغرامة وغالبا ما يعجز، يتم بيع المركب بمعرفة رجال السواحل بأبخس الأثمان لتسديد الغرامة، وقد يحكم أيضا بمصادرة المركب وما عليها من شباك تتراوح قيمتها ما بين ٢٠٠ و ٥٠٠ جنيه، ومن الغريب أن تحرق الشباك مع أنه يمكن

١ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الثانية، الأربعاء ، ١٢ إبريل ١٩٦١، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

الانتفاع بها في أغراض تعليمية أو استخداما في أغراض أخرى كثيرة، ولكن وزير الدولة للشئون الحربية حينئذ أصدر قرار بعدم إحراقها والانتفاع بها في الأراض التعليمية على أن تقوم وزارة التربية والتعليم بدفع ثمنها<sup>(١)</sup>.

كما أشار النائب عبد المنعم إسماعيل في مجلس الأمة في جلسته المنعقدة في ٢٠ فبراير عام ١٩٦٧ عن بعض مشاكل الصيادين، وأهمها: كيف يتسلم الصيادون ثمن الأسماك التي يقدمها للبيع، فكان يحصل الصياد على سبعة قروش، ليته كان يحصل عليها نقدا، بل كانت تقدم له في صورة مواد استهلاكية وتموينية من قبل المعلم وبذلك كانت تنخفض الأجرة إلى النصف.

هذا إلى جانب مشكلة أخرى، وهي مشكلة الإقطاع في البحيرات وتحرير الصيادين من ربقته، كما أن الحكومة تمنع الصيادين من الصيد بشباك ضيقة الفتحات، وتوقع غرامات على المخالفين مع العلم بأن الإقطاع هو الذي يرغم الصياد على استعمال الشباك الضيقة التي تقضي على الثروة السمكية<sup>(٢)</sup>.

وقام النائب السابق بعرض الكثير من الحلول لخدمة الصيادين وحل مشاكلهم، وذلك من خلال ما قامت به وزارة الإصلاح الزراعي ومؤسسة الثروة المائية، حيث قامت بدور مشرف وأمكنها في خلال ثلاثة شهور أن تحقق للصيادين في محافظة كفر الشيخ دخلا قدره مليون وربع مليون جنيه كانت تدخل جيوب الإقطاعيين، وبذلك أعادت لهم كرامتهم، بحيث أصبحت بحيرة

١ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الثانية، الأربعاء، ١٢ إبريل ١٩٦١، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩

٢ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الرابعة عشر، ٢٠ فبراير ١٩٦٧، ص ١١٤٦

البرلس وحدها تنتج ٦٠ طنا في اليوم بعد أن كانت تنتج ١٠ أطنان بل أصبح الصيد في أعالي البحار يصدر للخارج.

كما طالب النائب تحرير الصيادين من التجار المستغلين وإقطاعي الأسماك، بل طالب باعتماد المبالغ اللازمة في الميزانية القادمة لمد المحافظات التي يتم فيها التسويق التعاوني باحتياجاتها لحساب شركة التسويق وتمكين المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية أن تنفذ التسويق على مستوى الجمهورية وتعطي احتياجات الصيادين، واقترح تنظيم صيد الأسماك بالبحيرات؛ حتى لا تتعرض الأسماك للانقراض وإلغاء السندات والكمبيالات والإيصالات المحررة على الصيادين من قبل التجار والمعلمين وإنشاء مدارس.

هذا بالإضافة إلى إنشاء مدارس إعدادية لتعليم أبناء الصيادين حرفة الصيد بالطرق الحديثة المبسطة على أن تتبع هذه المدارس مؤسسة الثروة المائية، وطالب بتوفير كل احتياجات الصيادين من المواد الاستهلاكية ووقود المراكب ومعدات الصيد ومدعم بالموتورات الكبيرة عن طريق الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك، وأن تكفل لهم الرعاية الصحية وكذلك الرعاية الاجتماعية والتوعية السياسية<sup>(١)</sup>.

فضلا عن تيسير استخراج الرخص والتصاريح الجديدة وفق مناهج الإنتاج التي تنتهي إليها في نظام التسويق التعاوني وتدعيم الجمعية التعاونية لصائدي الأسماك، بحيث تكون هي الأصل في التسويق والتمويل ولا تبعد مطلقا عن القيام بدورها في التسويق وتمويل الصيادين بمعدات الصيد والخدمات الأخرى.

وتشكيل لجنة عليا للتسوق التعاوني تضم جميع الأجهزة المعنية من وزارة الإصلاح الزراعي ووزارة التموين ومجلس الأمة ومؤسسة الثروة المائية<sup>(١)</sup>.

ونظراً لأن الكثير من التجار لا يهتمهم نجاح التسويق التعاوني فإن مصلحة الصياد تهم الدولة بأكملها، وإذا كان مشروع التسويق التعاوني هو الأساس لتحرير الصياد حتى التجار المستغلين وقد حرصت الدولة على أن تقدم لمؤسسة الثروة المائية ما تطلبه من اعتمادات مالية وإمكانيات للنهوض بمستوى الصيادين وزيادة الإنتاج، لأن الجمهورية العربية المتحدة أصبح لديها ثروة سمكية في أشد الحاجة إلى حشد الجهود لتنميتها واستغلالها؛ لأن الثروة المائية لها دور كبير في بناء هذا المجتمع؛ لأنها تفي بحاجة الشعب من الأسماك حتى يصر الفائض منها إلى دول العالم مقابل العملة الأجنبية.

وقد عملت الدولة على إبعاد هؤلاء التجار المستغلين والقضاء على الإشاعات التي تروج ضد العاملين في مشروع لتسويق الأسماك؛ حتى يمكنه السير في الطريق الصحيح ويحصل الصياد على حقه في مجتمع تسوده الكفاية والعدل<sup>(٢)</sup>.

وأخيراً كان للنواب جهداً كبيراً في مناقشة تنمية وأهمية الثروة المائية ودورها الكبير في زيادة الدخل القومي وزيادة الإنتاج السمكي وتحسين الصيد بالبحيرات والمزارع السمكية والتوسع في إنشائها؛ والنهوض بالثروة المائية والحفاظ عليها وحسن استغلالها وحماية الصيادين من التجار المستغلين

١ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الرابعة عشر، ٢٠ فبراير ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره،

ص ١١٤٦

٢ - المصدر نفسه، ص ١١٤٦

وتحكمهم في الإنتاج وتسويقه دون تدخل من الدولة، كل هذا كان له الأثر الكبير في عرقلة الإنتاج، ولكن لم تقف الحكومة مكتوفة الأيدي جراء ذلك، حيث قامت بالقضاء على الاقطاع السمكي والتوسع في إنشاء وتدعيم الجمعيات التعاونية التي وقفت بجانب الصياد بمثابة دعم لهم.

#### ٧- إنشاء وتدعيم الجمعيات التعاونية

نشأت وتطورت الجمعيات التعاونية في مصر في إطار ونشأة وتطوير الحركة التعاونية الزراعية المصرية باعتبارها المصدر التي خرجت منه الجمعيات التعاونية السمكية وارتبطت بها خلال مراحل تطورها المختلفة<sup>(١)</sup>، وقد طالب النائب على يوسف إنشاء الجمعيات التعاونية لمراقبة الصيادين لتنفيذ القوانين ضمانا لعيش الصيادين؛ حتى يعزفوا عن مخالفتها لتتسأ طبقة منهم تحافظ على صيانة الثروة المائية التي هي مصدر رزقهم<sup>(٢)</sup>.

ولم تأل الحكومة جهدها، فقامت بزيادة عدد الجمعيات التعاونية وتزويدها بواجبتها من قروض ومعدات لإعطاء الفرصة لهذه الجمعيات بالقيام بعمليات الصيد والنقل والتسويق بالتعاون مع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية؛ حتى تعود المعاونة الحكومية لهذه الجمعيات بالفائدة على الصيادين وعلى المستهلكين.

هذا واحتل الصيادون مكانهم في المجال التعاوني فتم إنشاء لجنة فرعية دائمة لشئون الثروة المائية منبثقة من لجنة الزراعة بالتزامن مع قرارات إنشاء صندوق دعم الصيد ومعاملة الجمعيات التعاونية للصيد معاملة

١ - الاتحاد التعاوني للثروة المائية، جريدة الصياد، العدد ٧٣ مارس، إبريل ٢٠١٥

٢ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الخامسة، الإثتين ١٢ أغسطس ١٩٥٧، مصدر سبق

ذكره، ص ١٤٤

الجمعيات الزراعية من حيث الرسوم والإعفاءات الجمركية ووضع التعاون في مجال الثروة المائية على قدم المساواة مع التعاون الإنتاجي والزراعي والاستهلاكي<sup>(١)</sup>.

كما أرادت وزارة الحربية أن يكون تأجير البحيرات للجمعيات التعاونية في الوقت التي رفضت منح ترخيص احتكار صيد وتدخين الثعابين لشركة أجنبية ومنحتها لجمعية تعاونية وطنية، حيث صدر قانون أتاح لوزير الحربية تخفيض رسوم سفن الصيد التابعة للجمعيات التعاونية للنصف، وتطبيقا لهذا القانون أصدر الأخير قرارا بتشجيع الأفراد على الانضمام إليها، ومن ثم إقامة صرح التعاون ودعمه بين العاملين في مجال الصيد وتنسيق العمل بينهم وبين جهات التعاون الأخرى، وتم ذلك بفضل جهود أعضاء الاتحاد القومي ومجلس الأمة والمحافظين؛ حتى يتحرر التعاون السمكي من تحكم المستغلين والوسطاء حتى يتسنى للقطاع السمكي في التحكم كما تحكم الإقطاع الزراعي وغيره<sup>(٢)</sup>.

توالى اهتمامات الحكومة بالجمعيات التعاونية، حيث أصدرت بعض القرارات الخاصة القائمة على استغلال الثروة المائية بمناطق الصيد المختلفة لدى بنك التسليف الزراعي والتعاوني عن طريق إنشاء صندوق خاص أطلق عليه صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك الذي أسس

١ - مجلس الأمة ، دور الانعقاد العادي الثالث ، مضبطة الجلسة الثانية، الأربعاء، ١٢

إبريل ١٩٦١، ص ١٥٤

٢ - المصدر نفسه، ص ١٥٤

عام ١٩٦١<sup>(١)</sup> لمعاونة قطاع الصيد التعاوني بتقديم القروض بمختلف آجالها قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بدون فائدة ولمختلف الأغراض، حيث تمنح القروض قصيرة الأجل لشراء أدوات الصيد ومعداته، وتمنح القروض متوسطة الأجل لشراء وإنشاء المراكب وقوارب الصيد وثكنات خشبية ومحركات بحرية، وتمنح القروض طويلة الأجل لشراء سفن الصيد الآلية والسيارات والثلاجات وإقامة المنشآت الثابتة<sup>(٢)</sup>، حيث ساهمت الحكومة في بداية إنشاء الصندوق بنحو ٨٧.٧ ألف جنيه إلى أن وصل إلى مليون ونصف مليون من الجنيهات وذلك لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد سنويا بواقع ثلاثمائة ألف جنيه، على أن يتم صرف هذه القروض تحت إشراف وزارة الحربية التي قامت بدراسة أحوال الصيادين وبحث احتياجاتهم حتى يتسنى لهذه الجمعيات القيام بدورها<sup>(٣)</sup>، حتى أصبحت وزارة الحربية هي الجهة المختصة لصرف القروض للجمعيات التعاونية لصيد الأسماك ببور سعيد والمطرية وإدكو وفقا للشروط التي تضعها<sup>(٤)</sup>.

١ - أحمد عبد الوهاب يرانية وآخرون، مذكرة خارجية رقم (١٥٠٩) الجمعيات التعاونية ودورها في تنمية الثروة السمكية في ج.م.ع، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٩.

٢ - سمير عبد الحميد عريقات، مذكرة خارجية رقم (٥٩٤) الائتمان السمكي ودوره في تطوير قطاع الثروة السمكية في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٢.

٣ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث، المجلد الرابع، مضبطة الجلسة الثانية عشر، الثلاثاء، ٩ مايو ١٩٦١، ص ٧٤٨، ص ٧٤٩.

٤ - مجلس الأمة، ملحق رقم ٤٣، مطبوعة الجلسة الثامنة والعشرين، الخميس، ٢٢ يونيو ١٩٦١، ص ٣١٢٢.



وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٣ لعام ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية، كما صدر قرار جمهوري آخر رقم ٢٣٧٣ عام ١٩٦٢ ببعض التعديلات على القرارات المتعلقة بشئون الثروة المائية هدفها تدعيم الجمعيات التعاونية ماديا وفنيا وإقراض الصيادين<sup>(١)</sup>.

١ - ذكرت النشرة التشريعية اثني عشر مادة خاصة ببعض التعديلات على القرارات المتعلقة بشئون الثروة المائية. المادة الأولى: أن يكون للمشرف التعاوني على الجمعية التعاونية تقديم الدعم لإدارة الجمعية وأعضائها بالوسائل المؤدية إلى زيادة الإنتاج وضغط التكاليف وتنفيذ برامج الجمعية في إطار تنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها في التعاون السمكي مع مراقبة ديون الجمعية من قبل أعضائها.

المادة الثانية: مراعاة العدالة بين جميع الأعضاء أثناء قيامه بواجباته واختصاصاته. المادة الثالثة: يقدم المشرف وجميع موظفو الجمعية تأميناً كافياً يتناسب مع ما في عهدهم من أموال الجمعية ويحدد مجلس الإدارة قيمة هذا التأمين كما نصت المادة الرابعة والخامسة: على مراقبة المشرف لأعمال أعضاء الجمعية الخاصة بالصيد والتسويق وتوزيع أدوات الصيد ومعداته وإدارة مخازن الجمعية ومحال بيع معدات الصيد وحلقاتها ومنشأتها التسويقية.

المادة السادسة: له حق التوقيع مع أمين الصندوق وعضوي مجلس الإدارة على أذونات الصرف، وله حق حضور اجتماعات الهيئات الإدارية للجمعية، وله حق الاعتراض على القرارات التي تصدرها، ويرى فيها مساسا مباشرا أو غير مباشر لصالح الإنتاج أو التسويق السمكي.

وذكرت المادة السابعة والثامنة: تقديم تقارير شهرية عن أعمال الجمعية إلى مجلس الإدارة وتقديم الأضرار التي تصيب الجمعية من جراء إخلال أي عضو بشروط التعاقد المبرمة بينه وبين الجمعية في تصريف أسماكه ومطالبة العضو بتعويض يوازي هذا الضرر.

=

توالت إصدار المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية بإدخال بعض التعديلات العديد من القرارات في ديسمبر عام ١٩٦٢ بإدخال بعض التعديلات على القرارات المتعلقة بشؤون الثروة المائية على أن يكون مؤسسو الجمعية التعاونية للثروة المائية طلب شهر الجمعية إلى منطقة المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية الكائن في دائرتها مقر الجمعية مع ضرورة إرفاق بعض المستندات معها وهي أربع صور من محضر انتخاب اللجنة المؤقتة التي ينتخبها مؤسسو الجمعية من بينهم لإتمام إجراءات الشهر، مع إحضار أربع نسخ من عقد التأسيس الابتدائي موقعا من قبل مندوب منطقة

=

ووضحت المادة التاسعة والعاشر: مسؤولية المشرف على إتمام الأعمال الحسابية والتسويقية يوما بيوم، هذا إلى جانب مسؤوليته عن العهدة المائية المستديمة التي تقرها المؤسسة كل عام.

المادة الحادية عشر: يكون تعيين المشرف بناء على ترشيح المؤسسة ولا يجوز للجمعية أن تعترض على ذلك، ويجب أن تكون إقامة هذا المشرف الدائمة في منطقة عمل الجمعية، ولا يجوز أن يزاول أي عمل خلاف أعمال الجمعية، كما لا يجوز له أن يفتح محلا لبيع أدوات الصيد أو يدير مركبا أو أكثر جزئيا أو كليا أو محلا لتجارة الأسماك لحسابه يتقاضى المشرف مرتبا شهريا أو مكافئة من المؤسسة بالإضافة إلى مكافئة سنوية من الجمعية تقررها المؤسسة بالاتفاق مع مجلس الإدارة بحسب ما يبذله من جهد لزيادة الإنتاج ونسبة معقولة من هذه الزيادة ولا يخول للمجلس إيقاف أي عمل للمشرف كما لا يجوز عزله إلا بقرار من المؤسسة.

المادة الثانية عشر: يباشر المشرف أعماله في الحدود التي ترسمها المؤسسة ويتوجيه منها، ولا يجوز له بأي حال من الأحوال أن يقوم بأي عمل من الأعمال إذ كان من شأنه مخالفة تعليمات المؤسسة وتوجيهاتها، النشرة التشريعية، ديسمبر، ١٩٦٢، مصدر

سبق ذكره ، ص ٣٢١٩ : ٣٢٢٣

المؤسسة المختصة طريقة شهر مع تسجيلها في سجل خاص، كما لا يجوز للجمعية أن تزاول نشاطها إلا بعد إتمام إجراءات تسجيل عقد تأسيسها (١).

ثم صدر القرار رقم (٥) في ديسمبر عام ١٩٦٢ وذكرت المادة الأولى منه مراعاة عند منح القروض أن تكون في حدود الأغراض المنصوص عليها في النظام الداخلي للجمعية، أما في الحالات التي لم يتيسر تعيين مشرف تعاوني للجمعيات المستفيدة بالقروض الممنوحة لها بضمان الحكومة تلتزم كل جمعية تعيين مدير لها بالتطبيق لأحكام نظامها الداخلي.

كما تلتزم الجمعية المقترضة بإبرام عقد توريد الأسماك المصيدة بالكامل بينها وبين أعضائها لتسويقها تعاونيا عن طريق المؤسسة وفقا للشروط التي تضعها المؤسسة وفقا لسداد تلك القروض، ولا يجوز صرف أي مبلغ من القروض الممنوحة للجمعية إلا في حدود الأغراض التي خصص لها القرض، كما يجوز للمؤسسة استرداد ما يتبقى لدى الجمعية من القروض الممنوح لها إذا اتضح أن الجمعية ليست في حاجة إليه أو إذا تأخرت في استغلاله لأسباب غير قهرية لإعادة توزيعه على الجمعيات الأخرى وفقا لحاجاتها (٢).

وأخيرا صدر قرار رقم (٨) في شأن تنفيذ بعض أحكام قانون الجمعيات التعاونية بالنسبة للجمعيات التعاونية للثروة المائية.

وذكرت المادة الأولى منه تقديم طلب بتوقيع الحجز الإداري على أعضاء الجمعيات التعاونية للثروة المائية لتحصيل مستحقات الجمعية لتطبيق المادة (٢٥) من قانون الجمعيات المذكورة.

١ - النشرة التشريعية، ديسمبر، ١٩٦٢، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٣٩

٢ - المصدر نفسه، ص ٣٢٤٣: ٣٢٤٥

وحددت المادة الثانية بخضوع الجمعيات التعاونية بالثروة المائية وهيئاتها بتطبيق المادة (٣٥) من القانون برقابة الجهات الإدارية.

وأعيد تنظيم المؤسسة المصرية للثروة المائية عام ١٩٦٦ ولذلك ارتفع عدد أعضاء الجمعية إلى ١٣٤ ألف .

وقد حصلت الجمعيات على المميزات الآتية:-

١- قروض لأغراض إنتاجية بلغت ٥٢ ألف جنيه من صندوق الدعم و ٤٠ ألف جنيه من بنك التسليف.

٢- توفير معدات الصيد ومستلزمات الإنتاج لقطاع الصيد بمبلغ ١.٦٠٥.٥٨٦ جنيها .

كان نصيب هذه الجمعيات منها ٧٠٠ ألف جنيه والباقي لشركات المؤسسة ومعدات موجودة بالمخازن.

٣- تملك الجمعيات التعاونية عدد ١٠٤ سفينة صيد آلية.

٤- التأمين على مراكب الصيد ضد أخطار البحر .

٥- إعطاء أولوية تأجير مناطق الصيد للجمعيات التعاونية<sup>(١)</sup>.

وعلى النقيض مما سبق امتنعت مؤسسة الثروة المائية في ٣٠ إبريل عام ١٩٦٦ عن تسجيل الجمعيات التعاونية السمكية لناحية برمبال مركز فوة محافظة كفر الشيخ بسبب قربها من الجمعية التعاونية بمية المرشد والتي كانت أسست بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٠، ومنطقة عملها قناة برمبال ، ومنية

١ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الرابع، مضبطة الجلسة الثانية عشر، ١٨ فبراير ١٩٦٧، ص ١٠٣٥.

المرشد، وبحيرة البرلس، وانضم إلى عضويتها معظم صائدو المنطقتين سواء من منية المرشد أو برمبال وقامت هذه الجمعية بالفعل باستغلال قناة برمبال وقام بالصيد أعضاء الجمعية سواء من برمبال أو منية المرشد ومن ثم فإنه لم يتم تسجيل هذه الجمعية بناحية برمبال لعدم توافر مقومات نجاحها في أداء الرسالة التي من أجلها تنشأ مثل هذه الجمعيات، فإن الغرض من إنشاء الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك لا يقف عند حد تخصيص مناطق للصيد فقط بل يمتد إلى تقديم الخدمات العينية والمادية والفنية للأعضاء والوقوف بجانبهم في تسويق أسماكهم الذي تبين عدم توافره في جمعية برمبال التي اتضح أنها جمعية كادت أن تكون خاصة للأسباب الآتية<sup>(١)</sup>:

١- معظم صائدو برمبال منضمون بالفعل إلى جمعية منية المرشد مما ينتفي معه الغرض من إنشاء جمعية جديدة.

٢- منطقة عمل الجمعية المراد تأسيسها هي نفسها منطقة عمل جمعية منية المرشد القائمة.

٣- المسافة بين برمبال ومنية المرشد التي توجد بها الجمعية لصائدي الأسماك لا تتعدى ثلاثة كيلو مترات مما يسهل معه تأدية الخدمات لجميع الأعضاء بالمنطقتين على الوجه الأكمل<sup>(٢)</sup>.

أما بالنسبة للميزانية العامة المتعلقة بالثروة السمكية فبلغت حوالي عامي ١٩٦١، ١٩٦٢ ما يقدر بنحو ١٧١ ألف جنيه لمشروعات مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك التي تشمل شراء لنشآت وفلايك لحراسة البحيرات

١ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث، المجلد الثالث، ملحق لمضبطة الجلسة

الثالثة والعشرين، ١٣ إبريل ١٩٦٦، ص ١٧٢٣

٢ - مجلس الأمة، ملحق لمضبطة الجلسة الثالثة والعشرين، ١٣ إبريل ١٩٦٦، ص ١٧٢٣

وكراكة للتطهير ومشروع الإحصاء السمكي ومشروع إزالة الحوش والسدود وإنشاء حواجز وتكسيات (١)

قامت الدولة بزيادة ميزانية المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية للقيام بعملها من تدعيم الجمعيات التعاونية للثروة المائية ماديا وفنيا فساعدتها تدريجيا في إنشائها والمساهمة في رأس مالها أو إقراضها، وغير ذلك من أوجه المساعدة والتوجيه طبقا للسياسة التعاونية بالجمهورية.

ولذلك طالب النائب محمد الصالح عبد الكافي بزيادة الاعتماد المخصص للمصروفات الاستثمارية للمؤسسة العامة للثروة المائية على اعتبار أن المبلغ المحدد وهو ١٠٠ ألف جنيه يعد ضئيلا خاصة وقد خصص منه مبلغ ٥٥ ألف جنيه لاستكمال تدريب العاملين في الأسطول والباقي قدره ٤٥ ألف خصص لجميع مشروعات المؤسسة الأخرى؛ ولذلك استطرد النائب حديثه عن ضرورة زيادة الاعتمادات المخصصة لها؛ حتى تقوم بتنفيذ المشروع الذي يعود على الصيادين والدخل القومي بفائدة كبيرة للنهوض بالثروة المائية معللا حديثه بأن تكاليف تطهير المصرف الواحد بلغ حوالي ١٧ ألف جنيه (٢).

١ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث، المجلد الثالث، ملحق رقم ١٠١، لمضبطة

الجلسة السادسة والعشرين، الثلاثاء، ٢٠ يونيو ١٩٦١، ص ٢٣٢٧

٢ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث، المجلد الرابع، مضبطة الجلسة الثالثة

والأربعون، ٢٣ يونيو ١٩٦٦، ص ٣٦٦٧:٣٣٢٢

٨- تسويق الأسماك وتسعيرها:

تعد مسألة تسويق الأسماك وتسعيرها<sup>(١)</sup> هي الأخرى من المشاكل التي يقابلها الصيادون باعتبار الأسماك من أهم الموارد الأساسية للشعب؛ لما تحتويه من عناصر غذائية هامة، ويقبل عليها بصفة عامة لغلاء اللحوم، وبما أن هذه السلعة يتحكم في تسويقها وبيعها تجار التجزئة وهم فئة قليلة من تجار الجملة لا يتجاوز عددهم اليد الواحدة في القاهرة، وعلى الرغم من التسعيرة الرسمية لجميع أصناف الأسماك يقوم هؤلاء التجار الاستغلاليون ببيعها لتجار التجزئة بأثمان قد تزيد في بعض الأحيان عن السعر الرسمي المحدد بمقدار ٤٠٪، ويشترط عليهم ألا تقيد هذه الزيادة في السعر بالفواتير بل تزيد هذه الزيادة في الكميات المسلمة إليهم؛ ويضطر تجار التجزئة شراء هذه الأسماك لإرضاء زبائنهم؛ لكي يواجهوا مطالب أسرهم ويقومون ببيعها بأزيد من أثمانها الرسمية، ويعرضون أنفسهم للحبس والغرامة؛ نتيجة لمخالفتهم التسعيرة الرسمية حتى بلغت قضايا التموين لتجار الأسماك للتجزئة ما يزيد عن ٥٠٠ قضية في القاهرة وحدها<sup>(٢)</sup>.

١ - على غرار ما حدث في الإسماعيلية عندما تقدم مأمورها بشكوى لمحافظة القنال ضد بعض التجار الذين اعتادوا رفع أثمان الأسماك لدرجة كبيرة لعدم وجود تسعيرة لها لما نشأ عن ذلك من الإجحاف بحقوق الطبقة الفقيرة من الأهالي من سكان المدينة لذلك طلب المأمور السابق درج هذا الصنف الغذائي بالتسعيرة حتى لا يحرم هؤلاء الفقراء من هذا الغذاء، مجلس النظار والوزراء، محفظة ١٠٨، ملف ١٣، الكود الأرشيفي ٠٠٥٩٣٤-٠٠٧٥، ٢٤ يوليه ١٩١٧

٢ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثاني، مضبطة الجلسة الثانية والعشرون، ٢٢ فبراير ١٩٦٥، ص ١٩٢٣

كما يقوم تجار الجملة بإخفاء الأسماك الممتازة التي لم يأخذها تجار التجزئة بالسعر الفاحش الذي يحددونه بأنفسهم، فإذا امتنعوا خوفا من عقوبة التسعيرة يقومون بتهريبها إلى المحافظات التي ليس بها تسعيرة للسمك، وهناك تباع بأسعار مرتفعة دون أي رقابة ويحققون لأنفسهم مزيدا من الربح.

هذا بالإضافة إلى أن تجار التجزئة ضحايا ظلم تجار الجملة، وهم على استعداد لتقديم دفاترهم الرسمية إلى المسؤولين بالتموين أو أي جهة رسمية أخرى؛ لكي يتحققوا من هذا التلاعب الخطير، وقد لمس أعضاء القاعدة الشعبية مدى الظلم والتعسف الواقع على هؤلاء المواطنين الذين تسيطر عليهم طبقة تجار الجملة وتهدهم في أرزاقهم<sup>(١)</sup>.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التموين والتجارة الداخلية باستيراد الأسماك الروسية؛ ووصل منها بالفعل كمية كبيرة، ووزعت في الأسواق بعد أن تحدد سعر الصنف الأول منها للكيلو ١٣٠ مليما لتجار التجزئة و ١٥٠ مليما للمستهلك والصنف الثاني بسعر الكيلو ٧٥ مليما للتاجر و ٩٠ مليما للمستهلك، حينها شعر سكان القاهرة وضواحيها برخص السمك ووفرته عند جميع التجار وأقبلت على شرائه كافة الطبقات حتى أن أسعار اللحوم هبطت في بعض الأحيان تلقائيا بمقدار عشرة قروش للكيلو الواحد مما اضطر عدد من الجزارين إلى بيع الأسماك.



ولكن مع ذلك قامت المؤسسة السمكية بتسليم أغلب الكميات المستوردة إلى تجار الجملة الجشعين، فأصبحوا يتحكمون في بيعها لتجار التجزئة حسب أهوائهم وظلمهم في الوزن (١).

وقد لوحظ أن علب الكرتون المعبأة بالأسماك يتفاوت وزنها بين ٣٠،٣١،٣٢ كيلو جرام وكان تجار الجملة المستبدون يبيعونها إلى تاجر التجزئة، ويفرضوا عليهم وزنا موحدًا لجميع العلب قد بلغ ٣٦ كيلو جرام للكرتونة الواحدة، وبذلك يكون سعر الكيلو عليه ١٠٠ مليم تقريبًا، فيجدون أنفسهم بين أمرين إما أن يسرقوا المستهلك في الميزان أو يبيعوا السمك بأزيد من التسعيرة ويعرضوا نفسه للسجن والغرامة التي تصل في بعض الأحيان إلى أزيد من رأس مالهم.

بعد أن توافرت الأسماك في الأسواق المحلية وشعر هؤلاء المستغلون بأن أرباحهم قد هبطت قاموا بحركة استغلالية خطيرة، وهي تحريض الصيادين بواسطة وكلائهم في مدن السواحل وأمكنة الصيد لكي يضربوا عن العمل ويقللوا من صيد السمك الذي يصطاد محليا، حتى أنهم أقنعوهم بأن استيراد الأسماك الأجنبية سيؤثر على دخلهم ويقلل من أرباحهم، ومقابل تنفيذ ذلك دفعوا لهم مبالغ كبيرة، علما بأنهم يشترون الأسماك الممتازة بأسعار غاية في الرخص حتى وصل الكيلو من الصنف البوري والبياض إلى ٧٠ مليما ولا يتكلف نقله إلى المدن وحفظه أكثر من ٣٠ مليما فيكون سعره عليهم وبمبلغ ١٠٠ مليم في الوقت الذي يبيعونه لتجار التجزئة بسعر الكيلو ٢٤٠ مليم، ويضطر التاجر الصغير بيعه إلى المستهلك بسعر ٣٠٠ مليم على الأقل

١ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الثانية والعشرون، ٢٢ فبراير ١٩٦٥، مصدر سبق

ذكره، ص ١٩٣٢

معرضاً نفسه للعقاب لكي يعيش هو وأولاده وأسرته على فتات موائد تجار الجملة المستغلين.

وهذا ما تم كشف الستار عنه من تلاعب في سوق الجملة للأسماك الذي سيطر عليه طبقة من التجار الاقطاعيين الذي كان كل همهم جمع المال والإثراء على حساب الشعب وتجار التجزئة الضعفاء<sup>(١)</sup>، مع العلم بأن هذ التلاعب من قبل المستغلين قد وصل إلى المسؤولين بوزارة التموين إلا أنها لم تحرك ساكناً!

وعلى الرغم من صعوبة تسويق الأسماك تعاونياً إلا أن الحكومة نجحت في تحقيق ذلك لغرض تحذير الصيادين من التجار والمستغلين وزيادة دخلهم، وكان لهذا أكبر الأثر في توفير الأسماك بأسعار مجزية لا ترهق المستهلك وقد بدأ التسويق التعاوني في المحافظات الآتية:

كفر الشيخ اعتباراً من ١/٣/١٩٦٦، دمياط اعتباراً من ١٥/٩/١٩٦٦، الإسكندرية اعتباراً من ١/١٠/١٩٦٦، السويس اعتباراً من ١/١٠/١٩٦٦، وتم تزويد الشركة المصرية لتسويق الأسماك بـ ٤٦ لوري ثلاجة وتم استيراد ٣٨ لوريا آخر.

كما تم تسويق سمك مجمد في السنوات ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧ بما يقدر بـ ٢ مليون جنيه إسترليني وتسويق رنجة مدخنة بما يقدر من ٣٦٠ ألف جنيه إسترليني، بالإضافة إلى ما تم تسويقه من ١١.٦٤٨ طن سمك طازج من ١/١٠/١٩٦٦ إلى ١/٢٨/١٩٦٧ فبلعت قيمتها إجمالياً بما يقدر

١ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الثانية والعشرون، ٢٢ فبراير ١٩٦٥، مصدر سبق

ذكره، ص ١٩٢٤

٢.٢٥٠.٠٠٠ جنيه<sup>(١)</sup>، وتم التوسع في التصدير للمساهمة في توفير العملات الصعبة فتم في عامي ١٩٦٦،٦٥ بتصدير ما يلي:

٩٣ طن أسماك قيمتها ٢٣.٦٢١ جنيها استراليا.

٧٥ طن حنشان قيمتها ١٥.٣٦٥ جنيها استراليا.

٣٧٠٦ كيلو اسفنج يصاد لأول مرة بأيد مصرية خالصة قيمتها ما يقدر بـ ٣٧.٠٠٠ جنيه إسترليني.

هذا إلى جانب الصيد في أعالي البحار ولكي يتحقق الاكتفاء الذاتي لأفراد الشعب من المواد الغذائية ولسد العجز في اللحوم، فقد تم إنشاء الشركة المصرية للصيد بأعالي البحار لغرض القيام بالصيد في البحار والمحيطات ولتحقيق ذلك تم بناء أسطول أعالي البحار.

وتم التعاقد على بناء هذا الأسطول في كل من إسبانيا وفي الترسانات العربية على النحو التالي:

أنواع السفينة	إسبانيا	الجمهورية العربية المتحدة
سفن جر كبيرة	٣	٤
سفن جر متوسطة	٣	٦
سفن حلقات	—	—
سفينة ثلاجة	٢	—

وكان تحديد الوقت لوصول أولى وحدات الصيد من إسبانيا في يوليو  
١٩٦٧ (١)

وخلاصة القول: تعد الأسماك مصدرا هاما للغذاء البروتيني في مصر  
الذي يتميز بسهولة هضمه وامتصاصه فضلا عن احتوائه على الأحماض  
الدهنية اللازمة لحماية الإنسان من أمراض القلب والدورة الدموية، ولا سيما  
تعتبر الأسماك مصدرا أساسيا لكثير من الصناعات الهامة القائمة عليه  
كصناعة حفظ السردين، وأضف إلى ذلك دور الجمعيات التعاونية نتيجة  
الدعم والمساعدة التي قدمتها المؤسسة المائية للثروة المائية خاصة في مجال  
الإرشاد التعاوني من خلال نخبة من المرشدين التعاونيين وتقديم الدعم المادي  
لتوفير وتطوير معدات وسائل الصيد من خلال مصادر التمويل سواء من  
بنك التسليف الزراعي والتعاوني بضمان الحكومة عن طريق إنشاء صندوق  
دعم الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك هذا إلى جانب ما قامت به شركات  
الأسماك في تنمية الثروة المائية.

١ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الثانية والعشرون، ٢٢ فبراير ١٩٦٥، مصدر سبق  
ذكره، ص ١٠٣٥

## الخاتمة

تعتبر الثروة السمكية في مصر من أهم مصادر الدخل القومي ومصدر البروتين الآمن، وتتوعدت مصادرها بحسب طبيعتها، فمنها البحريين الأحمر والمتوسط، والبحيرات ونهر النيل وفروعه التي تمتاز جميعها بوفرة أسماكها بالإضافة إلى الاستزراع السمكي الذي احتل المرتبة الثالثة من حيث الإنتاج بعد البحيرات.

وكان لإنشاء الموانئ وتزويدها بالأجهزة الفنية المطلوبة الأثر الكبير في زيادة الصناعات السمكية؛ ولذلك تم إنشاء موانئ للصيد عام ١٩٦٧ لخدمة أسطول الصيد.

وقد واجهت الصناعات السمكية العديد من العقبات في سبيل إنجاز الكثير من المشروعات ولاسيما إنشاء مصنع لتجفيف السردين وصناعة تعليب الأسماك وتجميدها، ولقد عانى الصيادون الكثير من المشاكل، من حيث تحكم فئة قليلة على حساب طبقة الصيادين والمواطنين، وفقر المعدات عددا ونوعا، وعدم تطويرها حديثا، بالإضافة إلى مشكلة تسويق الأسماك وتحكم فئة من التجار المستغلين في الإنتاج وتسويقه دون تدخل من الدولة، الأمر الذي دعاها للحفاظ على الثروة المائية وحسن استغلالها وتنميتها، فأصدرت القرار الجمهوري الخاص بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية عام ١٩٦١ التي قدمت الدعم والمساعدة للجمعيات التعاونية؛ لتوفير وتطوير معدات وسائل الصيد عن طريق إنشاء صندوق دعم للجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك؛ لتقديم القروض للصيادين بمختلف آجالها.

كما كان للشركات دور فعال في زيادة الثروة السمكية، ومنها إنشاء الشركة المصرية لأعالي البحار عام ١٩٦٧، بهدف إنشاء أسطول صيد للعمل في البحيرات والمحيطات.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- المصادر العربية غير المنشورة:

دار الكتب والوثائق القومية

- مصلحة الشركات :-

الكود الأرشيفي	ملف	محفظة
(٠٠٥٢٠١-٣١٠٩ )	( ١ )	( ٣٣٩ )
(٠٠٦١٠١-٣٠١٩ )	( ١ )	( ٤٠٠٧ )

-مجلس النظار والوزراء:

الكود الأرشيفي	ملف	محفظة
(٠٠٧٥-٠٠٥٩٣٤ )	(١٣)	( ١٠٨ )

-وثائق عابدين:

الكود الأرشيفي

(٠٠٦٩ -٠٠٩٩٤٧)

ثانياً - المصادر الأجنبية غير المنشورة:

Central File:Decimal File874.245, Internal Economic,  
Industrial And Social Affairs., Animal Husbandry.,  
Egypt, Fisheries.(Including Sponge FISHERIES).,  
August 15, 1958-1968

ثالثاً : المصادر المنشورة

١- مضابط مجلس الأمة:-

- مضبطة الجلسة الرابعة ، ج١ ، ٧ أغسطس ١٩٥٧
- مضبطة الجلسة الخامسة ، ج١ ، الإثنين ، في ١٢ أغسطس ١٩٥٧
- مضبطة الجلسة الأربعون ، ج٣ ، ١٣ يناير ١٩٥٨
- مضبطة الجلسة الثالثة عشر ، الثلاثاء ، ٢٥ أكتوبر ١٩٦٠
- مضبطة الجلسة الرابعة ، الإثنين ، ١٦ يناير ١٩٦١
- مضبطة الجلسة الثانية ، ج١ ، الأربعاء ، ١٢ إبريل ١٩٦١
- مضبطة الجلسة الثانية عشر ، ٩ مايو ١٩٦١
- مضبطة الجلسة السادسة والعشرون ، ج٤ ، ٢٠ يونيه ١٩٦١
- مضبطة الجلسة الثامنة والعشرون ، الخميس ، ٢٢ يونيه ١٩٦١
- مضبطة الجلسة السابعة ، ١٥ إبريل ١٩٦٤
- مضبطة الجلسة الثانية ، ١٦ نوفمبر ١٩٦٤
- مضبطة الجلسة الرابعة عشر ، ٢٦ ديسمبر ١٩٦٤
- مضبطة الجلسة السابعة عشر ، ج٢ ، ٩ يناير ١٩٦٥
- مضبطة الجلسة الثانية العشرون ، ٢٢ فبراير ، ١٩٦٥
- مضبطة الجلسة العشرون ، ج٢ ، ٢٧ مارس ١٩٦٦
- مضبطة الجلسة الثالثة والعشرون ، ج٣ ، ٣٠ إبريل ١٩٦٦
- مضبطة الجلسة السابعة والثلاثون ، ١٩ يونيه ١٩٦٦
- مضبطة الجلسة السابعة والعشرون ، ١٤ مايو ١٩٦٦



٠ مضبطة الجلسة الثالثة والأربعون، ج٤، ٢٣ يونيه ١٩٦٦

٠ مضبطة الجلسة الثانية عشر، ١٨ فبراير ١٩٦٧

٠ مضبطة الجلسة الرابعة عشر، ٢٠ فبراير ١٩٦٧

٠ مضبطة الجلسة الرابعة، ١١ ديسمبر ١٩٦٧

٢- الجريدة الرسمية

- العدد ١١٢، بتاريخ أول يونيو عام ١٩٦٤

٣- الوقائع المصرية

- العدد ١٠١ بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٦٣

٤- النشرة التشريعية

- العدد الثاني عشر ديسمبر ١٩٦٢

- العدد الحادي عشر نوفمبر ١٩٦٣

رابعاً: الدوريات

الأهرام

- قصاصة من جريدة الأهرام الصادرة ١٤ فبراير ١٩٥٩ رقم الملف

١٥٦

- قصاصة من جريدة الأهرام الصادرة ٩ إبريل ١٩٦٠ رقم الملف ٨٣٠

- قصاصة من جريدة الأهرام الصادرة ٥ سبتمبر ١٩٦٠ رقم الملف

٨٣٠

خامساً : المراجع العربية :-

- ١- أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون، مذكرة خارجية رقم (١٥٠٩) الجمعيات التعاونية ودورها في تنمية الثروة السمكية في ج. م. ع، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٩
- ٢- أنور عبد العليم ، الثروة المائية في المجموعة العربية المتحدة ووسائل تنميتها، القاهرة، ١٩٦٤
- ٣- جرجس أنتاسي بطرس، استراتيجية صيد الأسماك، دار المعارف ، الإسكندرية، ١٩٦٨
- ٤ - صبري أحمد العدل، سيناء في التاريخ الحديث ١٨٦٩، ١٩١٧، دار الكتاب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٤
- ٥- عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، الهيئة العامي المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٥
- ٦- عبد الرحمن الخولي ، مصايد البحر الأحمر، أسماك قشريات، رخويات اقتصادية، طرق الصيد، مطابع الهلالي، القاهرة، دت
- ٧- عبد المنصف محمود، على ضفاف بحيرات مصر، المنزلة والبرلس، ج١، دار الكتاب الجامي، القاهرة، ١٩٦٧
- ٨- سمير عبد الحميد عريقات، مذكرة خارجية رقم (٥٩٤) الائتمان السمكي ودوره في تطوير قطاع الثروة السمكية في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٧

- ٩- فتحي فتوح محمد خليل، الأسس العلمية والتطبيقية للمزارع السمكية جودة مياه الاستزراع السمكي انتشار المزارع، ج١، ط١، المنصورة، ٢٠٠٥
- ١٠- محمد النادي أحمد ، الثروة السمكية في البحيرات السمكية ونهر النيل أولاً بيئة البحيرات ونهر النيل، ج١، القاهرة، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥
- ١١- محمد فتحي محمد عثمان وآخرون، إنتاج أسماك، ط١، كلية الزراعة جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨
- ١٢- محمد يسري إبراهيم دعيبس، المحميات الطبيعية بكفر الشيخ ، ج١، البيطاش، الإسكندرية، ٢٠٠٢
- سادساً: الرسائل العلمية:-

- ١- رضا محمد زكريا شحاته الصباغ، مصايد الأسماك في مصر من ١٨٨٢-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة ٢٠١٤
- ٢- محمد جابر دسوقي إبراهيم حسنين ، دراسة جيو اقتصادية عن تنظيم مصايد بحيرة البردويل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٧
- سابعاً : الأبحاث:

- ١- إبراهيم عبد العزيز زيادي، الحصاد السمكي من مصادرة الطبيعة، مجلة كلية الآداب، المجلد الثالث والأربعون، الإسكندرية، ١٩٩٥
- ٢- رمضان مصطفى الشريف وآخرون، تاريخ المصايد المصرية، قسم الاقتصاد والإحصاء السمكي، الإسكندرية ٢٠٠٦

٣- شوقي عطا الله الجمل، جزر البحر الأحمر ومضايقه وأهميتها الاستراتيجية ، ندوة البحر الأحمر عبر عصور التاريخ ، منشورات المؤرخين العرب، حصاد ١١، القاهرة، ٢٠٠٣

ثامناً: المواقع الأجنبية:

1- Usa- prent-cehall-thu man h.v.in troductory Occanography newjersey.collegep72.

تاسعاً: المواقع الالكترونية:

١- جريدة الاتحاد التعاوني للثروة المائية، جريدة الصياد ٢٠١٨

2- arab Fish.net <https://>

3- [https:// mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)

4- Egyption Parliament ietc Allpiyhts 2018

5- [ar.m.wikipedia.org/wiki/](http://ar.m.wikipedia.org/wiki/)